TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/CN.3/GE.1/3
2 May 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
الدورة الأولى
جنيف، ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض الدعم الدولي للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية: تجارب البلدان المتقدمة والنامية، مشاكلها وتوقعاتها

نطاق وسمات المكونات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية لبرامج المساعدة الانمائية لمجتمع المانحين

تقرير من أمانة الأونكتاد

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
مقدمة وموجز		١ - ٦	٤
الأول -	استعراض برامج المساعدة الإنمائية الراهنة ذات التوجه والمنظور الإقليميين	٧ - ٥٤	٦
	ألف - بيانات المساعدة الثنائية	٩ - ٣٨	٧
	١- استراليا	٩ - ١٠	٧
	٢- النمسا	١١	٧
	٣- كندا	١٢ - ١٥	٧
	٤- فرنسا	١٦ - ١٨	٨
	٥- ألمانيا	١٩ - ٢٢	٩
	٦- اليابان	٢٣ - ٢٦	١٢
	٧- نيوزيلندا	٢٧ - ٢٨	١٣
	٨- سويسرا	٢٩ - ٣٠	١٣
	٩- البلدان الشمالية	٣١ - ٣٣	١٤
	١٠- الولايات المتحدة	٣٤ - ٣٨	١٥
	باء - بيانات بشأن المساعدة المتعددة الأطراف	٣٩ - ٥٤	١٦
	١- الجماعة الأوروبية	٤٠ - ٤٥	١٦
	٢- منظومة الأمم المتحدة	٤٦ - ٥٣	١٩
	٣- المؤسسات المالية الدولية	٥٤	٢١
الثاني-	أُطر السياسات العامة التقليدية والناشئة المتعلقة ببرامج المساعدة الإنمائية ذات التوجه والمنظور الإقليميين	٥٥ - ٨٦	٢٣
	ألف - إطار السياسات العامة التقليدية والترتيبات القائمة وإطار الشراكة القائمة على الحوار	٥٥ - ٦٩	٢٣
	باء - الأساس المنطقي المتجدد للمبادرات الإقليمية	٧٠ - ٧٦	٢٨

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
جيم -	إطار ممكن لإعادة توجيه السياسات العامة . . .	٧٧ - ٨٦	٣٠
	١- المجالات المحتملة للمبادرات الإقليمية .	٧٨ - ٨٠	٣٠
	٢- برامج التكيف الهيكلي داخل السياق الإقليمي	٨١ - ٨٢	٣١
	٣- التمويل الإنمائي الرسمي بخلاف المساعدة الإنمائية الرسمية	٨٣ - ٨٤	٣١
	٤- الهيكل التنظيمي والإداري للوكالات المانحة بما في ذلك نظام الإبلاغ ذي الصلة	٨٥	٣٢
	٥- الحوار حول السياسة العامة من أجل تعزيز المبادرات الإقليمية	٨٦	٣٢

مقدمة وموجز

١- إن اتفاق اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، في دورتها الأولى المعقودة من ١١ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، على "اتخاذ الترتيبات اللازمة لإقامة حوار براغماتي في مجال السياسة بين مجتمع المانحين والتجمعات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية وكذلك الجهات المشاركة في برامج ومشاريع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية..."[١]، يبدو أنه المؤشر على رغبة كل من المانحين والمستفيدين في النظر في إمكانية تضمين استراتيجيات التنمية مستقبلاً أبعاداً وتوقعات إقليمية أمور منها استعراض برامج المساعدة الإنمائية من خلال "عدسات إقليمية".

٢- وفي اجتماع كرس للسياسة العامة، تم تنظيمه في وقت سابق في إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ولجنة المساعدة الإنمائية في باريس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، استعرض مجتمع المنحين، ضمن أنشطة أخرى، سياسة مساعدته الإنمائية بغية دراسة الطريقة التي يمكن بها دعم عملية الانعاش الراهنة للتعاون الإقليمي الاقتصادي والتكامل في العالم النامي، ولقد سهلت هذه المبادرة من جانب مجتمع المانحين مناقشات اللجنة الدائمة، الأمر الذي أدى إلى اتفاق اللجنة المشار إليه أعلاه. ولقد تغيرت اللامبالاة السابقة من جانب مانحين كثيرين بمساعدة عملية التعاون الإقليمي الاقتصادي والتكامل فيما بين البلدان النامية تغيراً ملحوظاً ناتج إلى حد كبير عن تجاربها الإيجابية مع عدد من الجهات الفاعلة والمشتركين في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

٣- ومن أجل استهلال الترتيبات التمهيدية اللازمة لحوار براغماتي بشأن السياسة، قررت اللجنة الدائمة تنظيم اجتماع لفريق خبراء حكومي دولي "لإجراء مشاورات مع التجمعات الأقاليمية والإقليمية ودون الإقليمية...بغية"، ضمن جملة أمور، "جمع المعلومات ذات الصلة بالموضوع من مجتمع المانحين..."[٢] وترتيباً على ذلك، تبذل في هذا التقرير محاولة لتزويد فريق الخبراء الحكومي الدولي بالمعلومات التي جمعتها الأمانة حتى الآن تسهيل مناقشته للمواضيع المحالة إليه. ولقد استعانت الأمانة، في إعدادها للتقرير، بالوثائق التي عممت أثناء الدورة الأولى للجنة الدائمة (UNCTAD/ECDC/232)[٣]، وكذلك بالمعلومات المقدمة بناء على طلب الأمانة من حكومات ألمانيا، وسويسرا، وفنلندا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، واليابان، وأمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولجنة الاتحادات الأوروبية. كما أشار رئيس لجنة المساعدة الإنمائية إلى تقرير ١٩٩٢ المعنون التعاون الانمائي[٤]، لأن تقرير ١٩٩٣ لم يكن متاحاً أثناء صياغة هذا التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، تمت الإستعانة بعدد من مذكرات أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية وميزانياتها المتصلة بالمساعدات الانمائية، والنشرات ذات الصلة.

٤- ومع ذلك، ونظراً لتنوع المسائل المطروحة والافتقار إلى نظام إبلاغ ملائم في كل من إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ولجنة المساعدة الإنمائية، وفيما بين الجهات الفاعلة والمشتركة المتلقية للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، لتسجيل كافة التدفقات المالية ذات الصلة وغيرها من التدفقات، بذلت في هذا التقرير محاولة تمهيدية لجمع المعلومات المتعلقة أساساً بالتدفقات المالية ذات الطابع الميسر، أي المساعدة الإنمائية الرسمية، وغيرها من المساعدات ذات الصلة بالتنمية من مجتمع المانحين، والتي صرفت و/أو قدمت على نحو مباشر أو غير مباشر عن طريق وكالات متعددة الأطراف إلى تجمعات التكامل والتعاون الاقتصادي الإقليمي. وفي حالات معينة، مع ذلك، ترد تدفقات إلى الجهات الفاعلة والمشتركة في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بخلاف التجمعات وذلك لبيان الأنماط الأخرى من

المتلقين الذين تلقوا مساعدة إنمائية يغطي هذا التقرير نطاقها وسماتها. وفي بعض الحالات الأخرى نوقشت تدفقات التمويل الإنمائي الرسمي بخلاف المساعدة الإنمائية الرسمية، بالأساس لتبيان نطاق وسمات الموارد المالية بالشروط التساهلية الأدنى. كما قد تتضمن البرامج والمشاريع التي تناقش في هذا المقام ما يتناول منها مسائل ذات طبيعة عابرة للحدود (مثلاً، الأمراض ومكافحة الآفات). دعماً لأنشطة البحث الإقليمي، والبرامج والمشاريع المنفذة إقليميا لا على اساس "قطري" للدواعي الإدارية. وعلى أية حال، لا يزعم التقرير أنه يقدم صورة وافية عن كافة التدابير والأطر ذات الصلة بالسياسة العامة المتاحة في مجتمع المانحين. كما لا يدعي النجاح في تجميع أو تصنيف تلك التدابير والأطر على النحو المتسق والمنتظم.

٥- ويستعرض الفصل الأول برامج المساعدة الإنمائية الراهنة لمجتمع المانحين ذات التوجه والمنظور الإقليميين، ولا تمثل التدفقات المالية ذات الطابع التساهلي، أي المساعدة الإنمائية الرسمية، المقدمة إلى التجمعات "الإقليمية"[٥] سوى حصة ضئيلة من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الممنوحة للبلدان النامية. وفي ١٩٩١، قدرت حصة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى التجمعات الإقليمية بأقل من واحد في المائة من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف ومبلغها ٥٥,٨ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقد يكون هذا راجعاً إلى أمور منها صعوبات تقديم المساعدة الإنمائية المباشرة لمجموعة من المتلقين في الإطار ذي التوجه القطري المهيمن للمساعدة الإنمائية الرسمية، والعقدة الأكبر المتصلة بتشغيل برامج المساعدة الانمائية الإقليمية مقارنة ببرامج قطرية. وأما المساعدة التقنية وغيرها من المساعدت التي تمنحها أجهزة الأمم المتحدة فيجري تمويلها تمويلاً متعدد الأطراف من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات التمويل. وتقدم مجموعة البنك الدولي مساعدة مالية وتقنية للمشاريع الإقليمية في البلدان النامية، مثل اشتراكها مؤخراً في أنشطة التجمعات دون الإقليمية في أفريقيا فضلاً عن مبادراتها الخاصة بها مثل الائتلاف العالمي لأفريقيا على سبيل المثال. وتقدم الجماعة الأوروبية برامج مساعدتها الإنمائية إلى مختلف التجمعات الإقليمية على أساس صندوق التنمية الأوروبي وعلى أساس ميزانيتها.

٦- وتبذل في الفصل الثاني محاولة لوصف المفهوم التقليدي للمبادرات الإقليمية وإطار السياسة الناشئ للمبادرات الإقليمية، ولتبيان مجموعات القضايا المحتملة للبدء في إعادة توجيه سياسة واستراتيجية المساعدة الإنمائية. وتؤكد جهات مانحة قليلة على ضرورة اشتراكها مع التجمعات الإقليمية. وتشجع بعض هذه الجهات الاشتراك الإيجابي للمانح في دعم التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين البلدان النامية. ويتفق مانحون آخرون مع الرأي القائل بالفعالية المحتملة للتعاون الإقليمي، لكنهم يعتبرون أن حصتهم في "واجب" مساعدة هذه الأنشطة الإقليمية توفي بها بالكامل إسهاماتهم المالية وغيرها من الإسهامات في المؤسسات المتعددة الأطراف. ومع ذلك، يظل الكثير من الجهات الثنائية المانحة تشك في فكرة تقديم المساعدة الإنمائية مباشرة إلى التجمعات الإقليمية، بسبب الأداء السيئ الملحوظ للتجمعات الإقليمية في تحقيق أهدافها التشغيلية في الماضي، وما يلاحظ من غيبة الالتزام من جانب لحكومات الأعضاء إزاء كياناتها الإقليمية. وبرغم ذلك، فإن مجموعة جديدة من العوامل السياسية والبيئية في التسعينات قد لفتت انتباه المانحين إلى الحاجة إلى إطار سياسة جديدة للمساعدة الإنمائية. وكان تجدد الاهتمام مصدر إلهام لبعض المانحين الذين بدأوا بالفعل في إضفاء بعد ومنظر إقليميين على سياستهم للمساعدة الانمائية وأما بالنسبة للوكالات المتعددة لأطراف، فقد بذلت لجنة الجماعة الأوروبية والبنك الدولي جهوداً متزايدة لدعم التعاون الإقليمي، بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي قدم دعماً دائماً لأنشطة التعاون الاقتصادي الإقليمية منذ إنشائه.

الفصل الأول

استعراض برامج المساعدة الإنمائية الراهنة ذات التوجه والمنظور الإقليميين

٧- يُفيد تقرير عام ١٩٩٢ للجنة المساعدة الإنمائية الذي أعده رئيسها أن أعضاء هذه اللجنة قدموا "٥٧ مليار دولار في شكل مساعدة إنمائية رسمية في عام ١٩٩١ - وهو مبلغ يفوق ما قدم عام ١٩٩٠ وقدره ٥٣ مليار دولار. وبعد التسوية وفقا للأسعار وأسعار الصرف تكون النتيجة نمواً نسبته ٣,٣ في المائة بالقيم الحقيقية"[٦]. وزيادة على ذلك ذكر التقرير أن "النمو في مجموع ما قدمته لجنة المساعدة الإنمائية والمساعدة الإنمائية الرسمية يعتبر حاسماً بالأخص بالنظر إلى الهبوط المطرد في المساعدة الإنمائية الرسمية من مصادر غير لجنة المساعدة الإنمائية. واستمر هبوط التدفقات من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق من ٤ مليارات من الدولارات عام ١٩٨٨ إلى ما يقدر مجموعه بنحو مليار دولار عام ١٩٩١. وهبطت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية من المانحين العرب هبوطاً ملحوظاً خلال الثمانينات. وأظهرت انتعاشاً ضئيلاً عام ١٩٩٠ حيث ارتفعت إلى ٥,٩ مليارات من الدولارات، ولكن هبطت مرة أخرى إلى ٢,٧ مليار دولار عام ١٩٩١. وبإدراج المساعدة الإنمائية الرسمية من مانحين... آخرين بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية من جهات غير لجنة المساعدة الانمائية تقدَّر الآن بما مجموعه ٤,٢ مليارات من الدولارات - أي أقل من المبلغ الذي أسهمت به المنظمات غير الحكومية في عام ١٩٩١ وقدره ٥ مليارات من الدولارات"[٧]. وزادت حصة المساعدة الإنمائية الرسمية من لجنة المساعدة الإنمائية في مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية زيادة مطردة مما يزيد بقليل عن ٦٠ في المائة في السبعينات إلى أكثر من ٨٠ في المائة في أواخر الثمانينات.

٨- ولم تكن المساعدة الإنمائية الرسمية من لجنة المساعدة الإنمائية (باستثناء المساعدة الإنمائية الرسمية من الجماعة الأوروبية) المقدمة إلى التجمعات الإقليمية، ذات أهمية من حيث حجمها: إذ أن المتوسط السنوي لإجمالي المساعدة المقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية إلى التجمعات الإقليمية خلال الفترة بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٠ قُدرت بما لا يزيد على ٨٠٠ مليون دولار، وأقل من واحد في المائة من المتوسط السنوي للمساعدة الإنمائية الرسمية للجنة المساعدة الإنمائية خلال نفس الفترة[٨]. وعلى الرغم من أن المساعدة المالية والتقنية المقدمة من بلدان لجنة المساعدة الانمائية، ومن الوكالات المتعددة الأطراف، تعتبر ضئيلة كنسبة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية للمانحين، إلا أنها تمثل نسبة هامة من الموارد التي أتيحت للكثير من التجمعات المتلقية لغرض دراسات الجدوى، وتنفيذ المشاريع، والتخطيط لعمليات مقبلة، وغالباً ما لا تسند فئة مستقلة بذاتها في المعلومات الإحصائية المتعلقة بتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية إلى التجمعات الإقليمية، إذ أنها تعتبر عموماً تكميلية لما يقدمه المانحون من مساعدة إنمائية رسمية ثنائية قائمة إلى بلد نام ما (أو عدة بلدان) عضو في التجمع.

ألف - بيانات المساعدة الثنائية

١- استراليا

٩- تقيم استراليا روابط وثيقة جداً مع رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، كما يتضح من التوقيع في عام ١٩٨٨ على المرحلة الثانية من التعاون الاقتصادي الاسترالي مع رابطة جنوب شرقي آسيا لخمس سنوات، والذي يركز بصورة خاصة على ما يلي:

- التعاون الإقليمي بين بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا؛

- والتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني بين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا واستراليا، وإنماء الموارد البشرية؛

- وتشجيع التفاهم المتبادل، والمنفعة المتبادلة، والعلاقات الجيدة بين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا واستراليا؛

- وبناء وتعزيز المؤسسات الإقليمية في بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وفي البلدان الأعضاء في ذلك التجمع.

١٠- كما تعتبر استراليا مساهماً رئيسياً في مجموعة محفل المحيط الهادئ من أجل تنسيق البرامج والمساعدة في المشاريع، وأسهمت استراليا في المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي[٩] بمبلغ ١٠٠ مليون دولار استرالي (٧١ مليون دولار أمريكي) خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٠ وتواصلت المساعدة بنفس هذا المبلغ (١٠٠ مليون دولار استرالي أو ٧١ مليون دولار أمريكي) في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢.

٢- النمسا

١١- يقدر مجموع ما أنفقته النمسا على الأنشطة الإقليمية، بالشلن النمساوي بمبلغ ٧١,٨ مليون شلن نمساوي (٦ ملايين دولار أمريكي) خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢، استخدم منها ما مقداره ٤٠ مليون شلن نمساوي (٣,٤ مليون دولار أمريكي) لتمويل برامج ومشاريع المساعدة الانمائية لوكالات غير المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

٣- كندا

١٢- مرت وكالة التنمية الدولية الكندية في الآونة الحديثة بمرحلة من إعادة الهيكلة تم بموجبها تنظيم الأفرع الإقليمية بحسب التجمعات دون الإقليمية أساساً.

١٣- وتسلّم وكالة التنمية الدولية الكندية بأن التنمية المستدامة طويلة الأجل في أفريقيا لن تتحقق على أساس نموذج الاقتصاد الأفريقي الصغير الحجم والهش. ولذلك أنشأت برامج إقليمية تركز على أفريقيا الجنوبية وغرب أفريقيا وشرق ووسط أفريقيا. وفي أفريقيا الجنوبية تقدم وكالة التنمية الدولية الكندية الموارد، عن طريق المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي، لتعزيز التعاون الإقليمي. وفي غرب أفريقيا تقوم وكالة التنمية الدولية الكندية حاليا، بالتشاور مع شركائها، بإعداد استراتيجية جديدة لبرنامج إقليمي. وفي

منطقة شرق وسط أفريقيا تعمل وكالة التنمية الدولية الكندية على إنشاء صندوقين جديدين: أحدهما لتعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان، وإشاعة الديمقراطية، وتحقيق الحكم الرشيد، والآخر لدعم نمو القطاع الخاص في المنطقة.

١٤- ومن مجالات التركيز الرئيسية لبرنامج المساعدة الإنمائية الكندية في الأمريكتين ما يتمثل في بناء القدرة للمؤسسات الإقليمية لتحقيق التنمية المستدامة، كما تلعب كندا دوراً إيجابياً في الجهود المبذولة لتعزيز كفاءة فاعلية منظمة البلدان الأمريكية كمؤسسة.

١٥- ومنذ بدء تنفيذ برنامج المساعدة الإنمائية الكندية من خلال خطة كولومبو في أوائل الخمسينات، تشجع كندا إنماء المؤسسات الإقليمية في آسيا وقدمت دعمها للعديد من هذه المنظمات. ويدعم برنامج المؤسسات الإقليمية الآسيوية، التابع لوكالة التنمية الدولية الكندية، الهيئات الحكومية الدولية وغير الحكومية على السواء بتركيز خاص على الأنشطة والمنظمات التي تعنى بالتنمية وتطويع التكنولوجيا وإنماء الموارد البشرية، وإنماء الموارد البيئية والطبيعية. ومع بلوغ هذه المؤسسات مرحلة النضج والقوة أتيح المزيد من الفرص لقيام روابط بين وكالة التنمية الدولية الكندية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبرامج المؤسسات الإقليمية، ويتزايد استخدام المنظمات الإقليمية لتنفيذ كل مشاريع رابطة أمم جنوب شرقي آسيا أو جزء منها.

٤ - فرنسا

١٦- يشمل برنامج فرنسا للمساعدة الإنمائية الإقليمي التوجه أساسا البلدان التي تعني بها وزارة التعاون والتنمية: أي بلدان غرب ووسط أفريقيا الناطقة بالفرنسية، وبلدان المغرب العربي وبلدان جنوب المحيط الهادئ. وتقدم فرنسا مساعدة مباشرة لأنشطة التعاون الإقليمي في أفريقيا بالإضافة إلى مساعدتها الثنائية. وتأخذ المساعدة الإقليمية التي تقدمها فرنسا إلى بلدان المغرب العربي وجنوب المحيط الهادئ شكل التنسيق مع المتلقين بغية زيادة فعالية برامج أو مشاريع التنمية الثنائية والإقليمية. كما توجد برامج مساعدة إنمائية ذات توجه إقليمي مكرسة لأمريكا اللاتينية. وقد حلت المساعدة الإقليمية إلى حد ما محل المساعدة الثنائية نظراً لحجم البلدان ذات الصلة. وبالنسبة لباقي منطقة أمريكا اللاتينية، يتوخى منظور إقليمي بغية تعزيز التكامل بين المشاريع الثنائية والجهود المبذولة الرامية إلى التعاون والتكامل الاقتصاديين في المنطقة.

١٧- وبرنامج المساعدة الإنمائية المقدمة من فرنسا إلى غرب ووسط افريقيا ينطوي عامة على ثلاث مجموعات: (١) مساعدة مقدمة إلى التجمعات الإقليمية للتكامل والتعاون الاقتصاديين؛ (٢) المساعدة الممنوحة للمؤسسات الإقليمية؛ و(٣) مساعدة المشاريع أو المساعدة التقنية للتعاون الانمائي فيما بين الدول في الأنشطة الجغرافية أو القطاعية.

(١) في المجموعة الأولى للأنشطة، تتألف المساعدة من مشاريع منطقة الفرنك، التي تغطي الأقاليم التي يشملها إما بنك دول أفريقيا الوسطى أو الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا. والمقصود بمشاريع منطقة الفرنك أن تسهل تنسيق شؤون البيئة القانونية والإدارية والاقتصادية. وأهدافها الرئيسية هي تقديم المساعدة التقنية لتحقيق التنسيق الإقليمي وتناغم القواعد واللوائح في قطاعات وأنشطة من مثل التأمين، والبرامج الاجتماعية، والمجموعات الإقليمية للتدريب الاقتصادي والمالي (لتدريب الموظفين الماليين والاقتصاديين في مجال الخدمات العامة)، ومركزية التجارة الإقليمية والبيانات المالية، وقانون الأعمال.

(٢) وتمنح المساعدة المضيقة التركيز لعدة مؤسسات إقليمية، برغم عدم توفر التفاصيل. وأما المساعدة التي تمنحها فرنسا للجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، فتتم بصورة رئيسية عن طريق نظيرها متعدد الجهات المانحة ألا وهو نادي الساحل.

(٣) وتمنح المساعدة لتخطيط وتنفيذ المشاريع محددة المسائل أو المشاريع القطاعية التي تشتمل على مجموعات بلدان أو وكالات حكومية دولية. وتتضمن مجموعة المساعدة هذه المساعدة الممنوحة لسكة حديد بنن - النيجر، ومكتب مالي - موريتانيا - السنغال.

١٨- ويعتبر صندوق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمنطقة جنوب المحيط الهادئ، الموقع في عام ١٩٨٧، جوهر برنامج فرنسا للمساعدة الإقليمية لتلك المنطقة، وتتألف المساعدة من تمويل المشروع إقليمياً. ويناسب التوجه الإقليمي أغلب المشاريع بسبب حجم آحاد البلدان المعنية. وبلغت مصروفات الصندوق المبلغ عنها ١٠ ملايين فرنك فرنسي (١,٧ مليون دولار أمريكي) في عام ١٩٨٦، و٥٩ مليون فرنك فرنسي (١٠,٣ مليون دولار) في عام ١٩٨٧، و٣٥ مليون فرنك فرنسي (٦,٠ مليون دولار) في عام ١٩٨٨، و١٥ مليون فرنك فرنسي (٢,٦ مليون دولار) في عام ١٩٨٩، و١٥ مليون فرنك فرنسي (٢,٦ مليون دولار) في عام ١٩٩٠ و١٥ مليون فرنك فرنسي (٦,٢ مليون دولار) في عام ١٩٩١. وتتضمن المساعدات الإقليمية الأخرى لتلك المنطقة تعليم وتدريب الموظفين في جامعة الباسيفيك الفرنسية، وهناك أيضاً برنامج المحيط الهادي الإقليمي للبيئة، بتركيز خاص على موارد مصائد الأسماك.

٥ - ألمانيا(١٠)

١٩- عموما، تعتبر ألمانيا التعاون والتكامل الإقليميين نموذجاً واعداً من نماذج تنمية البلدان النامية والتعاون الإنمائي. وتباينت التجارب في مجال التعاون هذا، فقد أظهر الماضي أن نجاح الجهود والمشاريع التي اضطلعت بها المؤسسات الإقليمية يتوقف بصورة كبيرة جداً على كفاءة العمل والظروف التقييدية التي تحول دون التوصل إلى قبول متبادل فيما بين الدول الأعضاء المشتركة.

٢٠- وتمثل المعلومات الواردة في الجدول الأول الحجم المالي لبرامج المساعدة الإنمائية ذات التوجه الإقليمي التي قدمتها ألمانيا كما تم التبليغ بها. ويظهر الجدول التركيز على المؤسسات الإقليمية الأفريقية وكذلك زيادة عامة في عام ١٩٩١ بعد سنة من عدم التيقن أثناء التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي.

٢١- وفي هذا الصدد، تعتبر أفريقيا، إلى حد كبير، مثلاً جيداً للتعاون المثمر الذي يمكن التدليل عليه بالمثلين التاليين: تقدم وزارة التعاون الاقتصادي الاتحادية المساعدة إلى اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل/نادي الساحل، عن طريق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي الوقت نفسه تم تقديم الدعم المنتظم إلى البلدان الأعضاء في المجتمع الانمائي للجنوب الأفريقي وإلى المجتمع الانمائي نفسه (مجموعه ٦,٢ مليار مارك ألماني (٣,٧ مليون دولار) لغاية عام ١٩٩٢). من أجل ما يلي:

- تكثيف التعاون الإقليمي؛

- حل المشاكل المشتركة بمزيد من الكفاءة؛ و

- المساعدة على إيجاد مجال اقتصادي أوسع وتشجيع التنمية الاقتصادية.

٢٢- ويمثل الجدول الثاني برامج المساعدة الانمائية المقدمة من ألمانيا إلى المؤسسات الإقليمية؛

الجدول الأول

برامج المساعدة الانمائية ذات التوجه الإقليمي المقدمة من ألمانيا

(بملايين الماركات الألمانية)

	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
أفريقيا				
مجموع المساعدة	٢ ٢٣٧,٠٧٧	٢ ٥٢٥,٥٣١	٢ ٩٤٦,٧٤٤	٢ ٧٩٤ ٧٣٤
المساعدة الإقليمية	١٥,٣٧٠	٨,٨١٠	٢٥,٠٥٠	١٢,٤٨٠
	(٠,٦٨٧٪)	(٠,٣٤٩٪)	(٠,٨٥٪)	(٠,٤٤٧٪)
أمريكا الشمالية والوسطى				
مجموع المساعدة	٧٢٧,٢٨٤	٧٧١,٦٦٧	٩٠٢,٧٩١	٨١٧,٤٠٦
المساعدة الإقليمية	١,٤١٣	١,٦٦٩	صفر	٣,٥٠٠
	(٠,١٩٪)	(٠,٢١٦٪)	(صفر)	(٠,٤٢٨٪)
أمريكا الجنوبية[أ]				
مجموع المساعدة	٤٣٥,٣٤٦	٤٤٥,٨٥٣	٥٦٦,٦٨٠	٥٣٣,٩٩٦
المساعدة الإقليمية	٠,٦٥٦	٠,٩٦٠	صفر	٠,٣٨٧
	(٠,١٥٪)	(٠,٢١٥٪)	صفر	(٠,٠٧٢٪)

المصدر: "Informationsvermerk für des Ausschuss für wirtschaftliche Zusammenarbeit des Deutsches Bundestages", Bundesministerium für Wirtschaftliche Zusammenarbeit und Entwicklung.

(أ) توجه المساعدة الإقليمية لأمريكا الجنوبية إلى الحلف الأندي/البنك الاقتصادي الأندي.

الجدول الثاني

المساعدة الإنمائية المقدمة من ألمانيا إلى المؤسسات الإقليمية
(بآلاف الماركات الألمانية)

أفريقيا	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
مصرف التنمية لدول أفريقيا الوسطى	١٠٥	١٧٥	٤٢	١٣٨
الاتحاد الاقتصادي لغربي أفريقيا	٤٥٣	٠٤٦	٢٦	٠٠٤
اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل	١٨	١ ٠٠٠	١ ٤١٥	١ ٢٣١
الاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا	٤٢	١		
اتحاد نهر مانو	٦	٢٠١	٤ ٥٦٩	١
المنظمة المشتركة لأفريقيا وموريشيوس	٢٣	١٢١	٨٥	٤ -
منظمة تنمية نهر غامبيا	٥	٢١		
منظمة تنمية نهر السنغال	١٠ ٨٢٦	٢ ٢٦٧	١١ ٥٥٨	٣ ٦٢٦
(منح)	٧٥٢	٢ ٢٦٧	١٤٧ ٣١٠	٣ ٦٢٦
(ائتمان)			١٣٥ ٧٥٢-	
المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي	٣ ٤٣٣	٤ ٩٨٢	٧ ٣٦٠	٧ ٤٦٤
أمريكا اللاتينية				
مصرف التنمية الكاريبي	٣١٣	٢٩ -	صفر	٤٠٨
منظمة دول شرقي الكاريبي	١ ١٠٠	١ ٦٩٨	صفر	٣ ٠٩٢
آسيا				
المركز العربي لدراسات المناطق القاحلة والأراضي الجافة		٤٤٣		١٧

المصدر: "Informationsvermerk für des Ausschuss für wirtschaftliche Zusammenarbeit des Deutsches Bundestages", Bundesministerium für Wirtschaftliche Zusammenarbeit und Entwicklung.

٦ - اليابان

٢٣- بموجب "مبادرة مشروع القارات الأمريكية"، اقتُرح إنشاء صندوق لزيادة الاستثمار الخاص وتشجيع القطاع الخاص على التوسع في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وفي شباط/فبراير ١٩٩٠ ونتيجة للمناقشات التي دارت بين البلدان المتوقع مشاركتها، تم التوقيع على اتفاق بإنشاء صندوق استثمار متعدد الأطراف بمبلغ ١,٢٦ مليار دولار. وأعربت اليابان عن نيتها في الإسهام بمبلغ ١٠٠ مليون دولار سنوياً في هذا الصندوق على مدى فترة خمس سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم اليابان إلى مصرف التنمية الآسيوي ومصرف البلدان الأمريكية للتنمية تمويلاً يعرف باسم الصندوق الخاص لليابان. ويستعمل هذا التمويل كمعونة في شكل منح للمساعدة التقنية وغيرها من الأنشطة المماثلة. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، بلغ مجموع الإسهامات ٢٥,٤ مليار ين (٢٤٠ مليون دولار) لمصرف التنمية الآسيوي، و١٣,٥ مليار ين (١٢٧ مليون دولار) لمصرف البلدان الأمريكية للتنمية[١١].

٢٤- وتضطلع اليابان بشراكة نشطة مع رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، تعززت حديثاً بإنشاء مختلف الصناديق، مثل صندوق التنمية المشترك بين اليابان وأمم جنوب شرقي آسيا، الذي قدم حوالي ١,٧ مليار دولار بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٢ في شكل قرض على مرحلتين. وحتى الآن يعتبر الاشتراك الياباني فيما تبذله رابطة أمم جنوب شرقي آسيا من جهود التعاون الاقتصادي الإقليمي، اشتراكاً تكميلياً لبرنامج اليابان للمساعدة الإنمائية الثنائية الممنوحة لآحاد البلدان في المنطقة، بدلاً منه الاشتراك الذي يقوم على أساس سياسة المساعدة الخاصة باليابان للتعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين البلدان النامية.

٢٥- ويشتمل برنامج اليابان للمساعدة الإنمائية على العناصر التالية التي يمكن فحصها لإمكان تطبيقها في تخطيط أنشطة التعاون الاقتصادي الإقليمي للبلدان النامية:

(١) بموجب البرامج التدريبية الخاصة ببلد ثالث، يتم تزويد بلد نام ما بمستوى معيَّن من التكنولوجيا مع مساعدة مالية وتقنية من اليابان، يمكنه من تنفيذ البرامج التدريبية للمتدربين من المنطقة. ويراعي هذا الترتيب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وهناك ميزة أخرى وهي القدرة على تنفيذ التدريب بطرق تعكس الظروف السائدة في البلدان النامية[١٢]. وفي عام ١٩٩٢ تم تنظيم ٦٢ برنامجاً تدريبياً في ٢٢ بلداً بمشاركة ٨٣٩ متدرباً من بلدان غير مضيفة و٢١٨ متدرباً من بلدان مضيفة.

(٢) يعتبر اتفاق "برنامج الشراكة" الذي أبرم مؤخراً بين اليابان وسنغافورة الشكل الأكثر تطوراً من البرامج التدريبية لبلد ثالث الآنفة الذكر، وبواسطته تنظيم سنغافورة برامج تدريبية في سنغافورة يشترك فيها سنويا ٢٠٠ متدرب، وتتقاسم اليابان وسنغافورة التكلفة.

(٣) بغية صياغة برامج المساعدة الإنمائية وفقاً لاحتياجات المناطق المعنية، أصبح ممكناً منذ عام ١٩٨٨ استخدام مستشارين غير يابانيين في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية اليابانية[١٣].

٢٦- في إطار مبادرات "صناديق التنمية"، وافق مصرف التصدير - الاستيراد الياباني على أن يوفر لمصرف شرق أفريقيا للتنمية مبلغاً يصل إلى ٥ ملايين دولار في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، ولمصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي مبلغاً يصل إلى ٨٧,٠ مليون دولار في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، ولمؤسسة

Corporacion Andina de Fomento مبلغاً يصل إلى ٣٨,٠ مليون دولار في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، ولمصرف غرب أفريقيا للتنمية مبلغاً يصل إلى ١٩,٠ مليون دولار في نيسان/أبريل ١٩٩٢. وترتيبات القروض هذه غير مقيدة بشراء بضائع وخدمات يابانية، ويقصد بها تمويل برامج الإقراض الإقليمي لبنوك التنمية الإقليمية هذه.

٧ - نيوزيلندا

٢٧- تقدم نيوزيلندا مساعدة إقليمية لأمانة محفل منطقة جنوب المحيط الهادئ من خلال برامج ومشاريع لوكالات صيد الأسماك، ولجنة علوم الأرض التطبيقية، ومجلس التقييم التعليمي، وجامعة جنوب المحيط الهادئ. وتفيد المعلومات المتصلة بأواخر الثمانينات بأن البرامج الإقليمية، بما في ذلك دعم الخطوط الملاحية الإقليمية، تمثل حوالي ٧ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية للمنطقة.

٢٨- كما تقدم نيوزيلندا برامج المساعدة الإنمائية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وخاصة في مجال التنمية الاجتماعية بموجب برنامج نيوزيلندا - رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وبالنسبة للبرنامج الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، تم تخصيص ٢,١ مليون دولار نيوزيلندي (١,٣ مليون دولار أمريكي) في ١٩٨٨/١٩٨٩، مما يجعل مجموع ما خصص لفترة السنوات الخمس المنتهية في ١٩٩٢ مقداره ١٢ مليون دولار نيوزيلندي (٦,٩ ملايين دولار أمريكي).

٨ - سويسرا

٢٩- تضطلع سويسرا بعدد من برامج المساعدة الإنمائية للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، فضلاً عن مشاريع متنوعة داعمة لمعاهد البحث الإقليمية. وفي غربي ووسط أفريقيا تشمل المساعدة الإنمائية الكاملة المقدمة من سويسرا للبرامج الإقليمية منطقة الساحل بإسهامات توجه إلى شتى المؤسسات. وقد التزمت سويسرا بمبلغ ٦ ملايين فرنك سويسري (٤,٢ ملايين دولار) منذ عام ١٩٩٠، منها مبلغ ٠,٧ مليون فرنك سويسري (٠,٥ مليون دولار) جرى صرفها في عام ١٩٩٢، لبرنامج للأرصاد الجوية الزراعية تابع للجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، والذي يجري تنفيذه من قبل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وتلقى مشروع (Èquipe sylvopastorale) ٢,٤ مليون فرنك سويسري (١,٧ مليون دولار) منذ عام ١٩٨٤. وتم الالتزام بمبلغ ٢,١ مليون فرنك سويسري (١,٥ مليون دولار) كدعم لنادي الساحل عن طريق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منذ عام ١٩٩١. وبالإضافة إلى ذلك، التزمت سويسرا بمبلغ ١٤ مليون فرنك سويسري (٩,٩ ملايين دولار) لمصرف التنمية لدول أفريقيا الوسطى لأنشطة محددة منذ عام ١٩٨٣ (المصروفات في عام ١٩٩٢ - ٠,٢ مليون فرنك سويسري (١,٥ مليون دولار))، وبمبلغ ٢٥,٢ مليون فرنك سويسري (١٧,٨ مليون دولار) منذ عام ١٩٨٢ لمصرف التنمية لغرب أفريقيا، وهو مصرف إقليمي للتنمية، وذلك على سبيل المساعدة المالية ودراسات المشاريع. كما منح هذا المصرف ائتماناً مختلطاً قدره ٢٠ مليون فرنك سويسري (١٤,١ مليون دولار).

٣٠- وفي أفريقيا الجنوبية وفي إطار المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي، أسهمت سويسرا بمبلغ ١٥ مليون فرنك سويسري (١٠,٦ مليون دولار) منذ عام ١٩٨٧ لمشروع هيئة سكة حديد تنزانيا - زامبيا (١,١ مليون فرنك سويسري (٠,٨ مليون دولار) في عام ١٩٩٢). وفي آسيا تم الالتزام بمبلغ ١٤ مليون فرنك

سويسري (٩,٩ ملايين دولار) منذ عام ١٩٨٣، وصرف مبلغ ١,٧ مليون فرنك سويسري (١,٢ مليون دولار) في عام ١٩٩٢. لمشاريع إقليمية للجنة تتعلق بتنسيق استكشاف حوض الميكونج الأسفل. وفي أمريكا اللاتينية، تم التزام بمبلغ ١٠ ملايين فرنك سويسري (٧,١ ملايين دولار) من خلال مصرف البلدان الأمريكية للتنمية منذ ١٩٨٩، صرف منها مبلغ ٢,٠ مليونين من الفرنكات السويسرية (١,٥ مليون دولار) في عام ١٩٩٢. كما تدعم سويسرا مؤسسة Corporacion Andina de Fomento (CAF) عن طريق ائتمان مختلط قدره ٢٠ مليون فرنك سويسري (١٤,١ مليون دولار).

٩ - البلدان الشمالية

٣١- يقوم التعاون بين البلدان الشمالية والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي على أساس "إعلان مشترك بشأن التعاون الاقتصادي والثقافي الموسع" ويسمى أيضاً مبادرة الشمال - مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي الموقعة في هراري عام ١٩٨٦. ويهدف صندوق البلدان الشمالية والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي ("نورساد") الذي أنشئ عام ١٩٩٠، إلى النهوض بالتعاون الإقليمي، وتشجيع التجارة والاستثمار، وبصورة أساسية على صعيد الصناعات الموجهة نحو التصدير في المنطقة، عن طريق إتاحة العملات القابلة للتحويل للمشاريع المشتركة بين مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي - والبلدان الشمالية لقاء مدفوعات بالعملات المحلية، ويبلغ رأس المال المبدئي "لنورساد" الذي قدمته بلدان الشمال نحو ٣١ مليون دولار. وبالإضافة إلى "نورساد" تسهم البلدان الشمالية أيضاً في معونة تقليدية مرتبطة بمشاريع.

٣٢- ومن الصعب أن يحدد بدقة حجم المساعدة الإنمائية الشمالية الممنوحة للمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي، إذ أن البيانات المتاحة تجعل من غير الممكن تمييز الأنشطة "الإقليمية" أو "عبر الوطنية" عن المشاريع في أي بلد بعينه من بلدان المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي. وفيما يلي بيان مفصل لما صرف في إطار برنامج المساعدة الإنمائية بحسب آحاد البلدان الشمالية للمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي:

(١)	الدانمرك:	١٩٨٨: ١٠٨ ملايين كرونة دانمركية	(١٧ مليون دولار تقريباً)
		١٩٩٠: ١٥٠ مليون كرونة دانمركية	(٢٤ مليون دولار تقريباً)
(٢)	فنلندا:	١٩٨٩: ١٠٠ مليون ماركاً فنلندي	(٢٣ مليون دولار تقريباً)
		٥٦٠ مليون ماركاً فنلندي	في منطقة مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي
(٣)	النرويج:	١٩٩١: ٢١٦ مليون كرونة نرويجية	(٣٠ مليون دولار تقريباً)
		١٩٩٢: ١٦١ مليون كرونة نرويجية	(٢٣ مليون دولار تقريباً)
		١٩٩٣: ١٦٥ مليون كرونة نرويجية	(٢٣ مليون دولار تقريباً)

(تضم المساعدة النرويجية الممنوحة للمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي ٤٠ مشروعاً تقريباً، تتركز على عدد محدود من القطاعات مثل النقل، والطاقة، والتجارة، والصناعة، والبيئة).

(٤) السويد: ليست هناك بيانات متاحة عما صرف، ولكن ميزانية ١٩٨٩/١٩٩٠ للمساعدة الإنمائية خصصت ٢٣٥ مليون كروناً سويدية (٤١ مليون دولار تقريباً) لأنشطة المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي.

٣٣- وأما أنشطة التعاون الإقليمي في مناطق غير مناطق المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي فقد تم الاضطلاع بها على أساس ثنائي. حيث قدمت فنلندا المساعدة للجنة الميكونج، والمعهد الآسيوي للتكنولوجيا، ولجنة الجنوب الأفريقي للنقل والاتصالات. وأتاحت ميزانية المساعدة الإنمائية للسويد مقدار ٢٨٥ مليون كروناً سويدية (٤٨ مليون دولار) في ١٩٨٨/١٩٨٩، ومقدار ٣٠٥ ملايين كرونا سويدية (٥٢ مليون دولار) في ١٩٨٩/١٩٩٠ لأنشطة التعاون الإقليمي هذه، منها ٢٣٥ مليون كرونا سويدية (٤١ مليون دولار تقريباً) للمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي. وتمثل هذه المبالغ ٥ في المائة تقريباً من ميزانية المساعدة الإنمائية.

١٠ - الولايات المتحدة[١٤]

٣٤- لوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية هيكل إداري خاص بها في واشنطن العاصمة يعني بالمشاريع الإقليمية. وهذا الهيكل مصمم لدعم طائفة من الأنشطة المتصلة بالتجارة والاستثمار، وإنماء القطاع الخاص، وإدارة الموارد الطبيعية في المنطقة. كما أن لوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية بعثات ثنائية تضطلع بالمشاريع الإقليمية من منظور إقليمي عندما ترى ضرورة تحقيق أهداف الاستراتيجية القطرية لبعثة وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية.

٣٥- وبرامج المساعدة الإقليمية التي تضطلع بها الولايات المتحدة في أفريقيا ترمي أساساً إلى تعزيز الروابط التنظيمية الإقليمية، بين مؤسسات البحث بالدرجة الأولى، والنهوض بالقطاع الخاص. وقد بلغت الموارد المخصصة لتحقيق هذه الغاية ١١٩ مليون دولار في ١٩٩٠، و١٠٤ ملايين دولار في ١٩٩١، و١٢٧ مليون دولار في ١٩٩٢، باستبعاد المعونة الغذائية. والبرامج والمشاريع المنفذة في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل كان قوامها لفترة طويلة من الزمن برنامج مستقل خصصت له اعتمادات منفصلة في الميزانية. وفيما بعد أدمج في البرنامج الذي يسمى الآن "التنمية لأفريقيا". وبلغت الالتزامات المقترحة للسنة المالية ١٩٩٢، ١٠٧ ملايين دولار.

٣٦- والاستراتيجية الرئيسية المتوخاة في برامج ومشاريع الولايات المتحدة للمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي تتمثل في المساعدة على إضفاء الفعالية التشغيلية من جديد على شبكات سكك حديد الجنوب الأفريقي بغية الإسهام في زيادة الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي. ولتوسيع الصادرات، وزيادة الاستثمار في الإنتاج. تم الالتزام بمبلغ تراكمي مقداره ١٤٠ مليون دولار لقطاع النقل بنهاية السنة المالية ١٩٨٩. كما خصص مبلغ غير محدد للزراعة. وكانت وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية تنوي تمويل ٢٧ مشروعاً بتكلفة إجمالية مقدارها ٣٥٧ مليون دولار في السنة المالية ١٩٩٢[١٥]. والمعلومات المتصلة بطبيعة جميع تلك المشاريع لم تتح حتى الآن، غير أنها تتضمن مشاريع ترمي إلى زيادة قدرة الصادرات على المنافسة (٦,٧ مليون دولار) ولترميم سكة حديد ممر ناكاتا NACATA (٢٥ مليون دولار). وتزمع وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية الالتزام بمبلغ ٠٠٠ ٧٥٠ دولار دعماً لمشاريع الأمن الغذائي الإقليمية في أفريقيا خلال السنوات المالية ١٩٩٠-١٩٩٤. وهذا جزء من مجهود لجهات مانحة متعددة تضم كندا، وفرنسا، وإيطاليا، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

٣٧- وتضم البرامج والمشاريع الإقليمية في أمريكا الوسطى برامج في مجال البيئة، ومشاريع للقضاء على القيود المؤسسية والمادية التي تعرقل التجارة الإقليمية، وإشاعة أساليب تغذية الطفل، وبرامج لرعاية التعددية والديمقراطية على أساس إقليمي. وقد خصصت لهذه الأنشطة موارد بمبلغ ٢٦ مليون دولار في عام ١٩٩٠، و١٧ مليون دولار في عام ١٩٩١، و١٨ مليون دولار في عام ١٩٩٢. ويجري تقديم المساعدة لمنطقة الكاريبي دعماً لبرامج مثل مبادرة حوض الكاريبي، التي وضعت لمساعدة كيانات من قبيل المجموعة الكاريبية للتعاون على التنمية الاقتصادية. وبلغت موارد البرنامج ٢٧ مليون دولار في عام ١٩٩٠، و١٩ مليون دولار في ١٩٩١ و٢٤ مليون دولار في عام ١٩٩٢.

٣٨- وتقوم الولايات المتحدة بتنفيذ ثلاثة برامج إقليمية مختلفة في آسيا وجنوب المحيط الهادئ. ويغطي أحد هذه البرامج منطقة جنوب المحيط الهادئ ويقدم المساعدة إلى أنشطة المواصلات والاتصالات، عن طريق المساعدة التقنية في الأغلب. وتمثلت الموارد المخصصة في السنة المالية ١٩٩٠ في ١٦ مليون دولار، و١٥ مليون دولار في السنة المالية ١٩٩١، و١٩ مليون دولار في السنة المالية ١٩٩٢. والغرض من مبادرات رابطة أمم جنوب شرقي آسيا - والولايات المتحدة، الموقعة في الثمانينات، هو زيادة التعاون الثنائي الاقتصادي والعلاقات التجارية بين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا - والولايات المتحدة. وقد اتجهت المساعدة في أغلبها إلى القطاع المالي والمصرفي، وقطاع العلم والتكنولوجيا، وقطاع النقل والاتصالات، استناداً إلى ميزانية مقدارها ٣ ملايين دولار في كل سنة مالية من السنوات ١٩٩٠-١٩٩٢. كما يجري تقديم المساعدة في إطار مشروع عنوانه فرص الاستثمار الخاص والتجارة داخل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (PITO) بهدف زيادة التعاون الاستثماري والتجاري ونقل التكنولوجيا بين بلدن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وقد تم تصميم المشروع على النحو الذي يؤدي إلى تقديم مساعدة عملية إلى الأنشطة فيما بين بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في مجال (١) النهوض بالتجارة والاستثمار؛ و(٢) تحليل السياسة وحل المشاكل؛ و(٣) تنمية سوق رأس المال. وكان المتوقع أن يخصص لهذا المشروع ١٣ مليون دولار على مدى فترة ست سنوات.

باء - بيانات بشأن المساعدة المتعددة الأطراف

٣٩- غالبا ما يُرى برنامج المساعدة الإنمائية المتعدد الأطراف أنه أنسب لتمويل البرامج والمشاريع الداعمة لمجموعة من المتلقين في منطقة جغرافية أوسع من المساعدة الثنائية[١٦].

١- الجماعة الأوروبية

٤٠- أولت الجماعة الأوروبية قدرا أكبر من الاهتمام المنتظم مقارنة بسائر الجهات المانحة للبرامج المناصرة للتعاون والتكامل الاقليميين الموجهة إلى البلدان المتلقية لمساعدته الانمائية. ويرصد خصيصا لهذا الغرض جزء هام من الموارد لهذه الأنشطة وذلك في إطار كل من برامج المساعدة الانمائية الأربعة التي تضطلع بها لجنة الجماعة الأوروبية أي:

(١) عن طريق اتفاقيات لومي المتتالية التي عقدت بين الدول الإثنتي عشرة الأعضاء في الجماعة الأوروبية وبين مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ (٦٩ دولة)، دأبت الجماعة على تقديم المساعدة الانمائية في شكل منح إلى مجموعة الدول المذكورة من الصندوق الأوروبي للتنمية.

وتأتي موارد الصندوق من خارج الميزانية وتتكون من التبرعات التي يقدمها الأعضاء في الجماعة إلى جانب تعهدات بالدفع تمتد على مدى خمس سنوات. ويقدم مصرف الاستثمار الأوروبي مساعدة إضافية في شكل قروض معانة؛

(٢) استندت البرامج الموجهة إلى بلدان البحر الأبيض المتوسط إلى حد كبير حتى الآن إلى اتفاقات التعاون المعقودة مع كل بلد من البلدان المستفيدة المصحوبة في العادة "ببروتوكولات" للتمويل لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد. وتوفر الموارد اللازمة لهذه البرامج من الاعتمادات العامة لميزانية الجماعة (في حالة المنح) وكذلك من الأموال الخاصة لمصرف الاستثمار الأوروبي (في حالة القروض المعانة). وتقرر منذ عام ١٩٩٢ رصد موارد إضافية للتمويل، خارج اتفاقات التعاون وبروتوكولاتها المالية، من أجل دعم الاصلاحات الاقتصادية والتدابير البيئية وكذلك من أجل تعزيز التعاون الاقليمي؛

(٣) وتشمل بقية بلدان العالم النامي ببرامج خاصة بآسيا وأمريكا اللاتينية. وعلى خلاف البرامج الخاصة بمجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والبحر الأبيض المتوسط، فإن تمويل هذه البرامج غير مشمول باتفاق معقود بين الجماعة وتلك البلدان (ولا ببروتوكولات مصاحبة). وعلى الرغم من أن هناك مبلغا اجماليا موزعاً على عدة سنوات يتوخى توجيهه إلى البلدان موضع البحث من قبل الجماعة الأوروبية (في حالة المنح) ومصرف الاستثمار الأوروبي (في حالة القروض)، فإن المبلغ المحدد الذي يتلقاه كل بلد يتوقف على مدى ميزات كل مشروع.

٤١- ومنذ اتفاقية لومي الأولى، رصدت نسبة ١٠ في المائة تقريبا من اجمالي موارد الصندوق الأوروبي للتنمية للبرامج الاقليمية وذلك من أجل تمويل أنشطة تشمل عددا من البلدان أو التجمعات الاقليمية لتنفيذ عمليات انمائية مشتركة. ومن أمثلة هذه المشاريع الممرات عبر شمال ووسط أفريقيا (الهياكل الأساسية في أفريقيا؛ مد خط سكة حديدية بين الكونغو والمحيط؛ وشق الطرق في غرب أفريقيا؛ وإبادة ذبابة تسي تسي؛ وتقديم الدعم إلى جامعة جزر الهند الغربية، ومشاريع الاتصالات السلكية واللاسلكية في بلدان المحيط الهادئ عن طريق محفل جنوب المحيط الهادئ. ويرد فيما يلي مجموع الموارد الموافق عليها من الصندوق الأوروبي للتنمية[١٧]:

٤٢- وبموجب اتفاقية لومي الرابعة، خصص مبلغ قدره ١٠٠ ١ مليون وحدة نقدية أوروبية من موارد الصندوق الأوروبي للتنمية لأغراض التعاون الاقليمي. وبالإضافة إلى هذه الموارد الميسرة الشروط، تتوفر أيضا القروض المعانة التي يقدمها مصرف الاستثمار الأوروبي. وتشير وثيقة أصدرتها لجنة الجماعة الأوروبية إلى أنه سيجري خلال اتفاقية لومي الرابعة إيلاء اهتمام خاص للتكامل الاقتصادي الاقليمي، أي تشجيع تجارة مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ عن طريق غرف المقاصة على سبيل المثال. ويجري تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع المختلفة بما في ذلك: (١) تقديم الدعم المباشر لأغراض تكامل الأسواق إلى مؤسسات مثل المجتمع الكاريبي والاتحاد الاقتصادي لغربي أفريقيا والاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا؛ (٢) تقديم الدعم الخاص بالمشاريع إلى اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ولجنة المحيط الهندي، والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي، ومحفل جنوب المحيط الهادئ. وتشمل الجهات المتلقية للمساعدة الانمائية الاقليمية من الصندوق الأوروبي للتنمية أيضا الرابطة المعنية بأمن الملاحة الجوية في أفريقيا ومنظمة استغلال موارد نهر السنغال، ومنظمة دول شرقي الكاريبي، ومنطقة التجارة التفضيلية واللجنة الاقتصادية لجنوب المحيط الهادئ.

الموافق عليها			النسبة المئوية لمجموع الموارد من الصندوق الأوروبي للتنمية
اتفاقية لومي	وحدة حسابية*	٣٠٠ ١ مليون	١٠ في المائة/الصندوق الأوروبي الرابع للتنمية
اتفاقية لومي الثانية	وحدة نقدية أوروبية	٦٣٢ مليون	١٣ في المائة/الصندوق الأوروبي الخامس للتنمية
اتفاقية لومي الثالثة	وحدة نقدية أوروبية	٦٨٩ مليون	١٣,٥ في المائة/الصندوق الأوروبي السادس للتنمية
اتفاقية لومي الرابعة	وحدة نقدية أوروبية	١٠٠ ١ مليون	

* ١ وحدة حسابية = ٠,٨٩ غرام من الذهب حتى عام ١٩٧٥.

٤٣- وفي إطار التعاون مع بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية، تعتبر رابطة أمم جنوب شرقي آسيا المجموعة الاقليمية الوحيدة في آسيا التي تتلقى في الوقت الراهن مساعدة تقنية ومالية من الجماعة الأوروبية. وقد وقع في أوائل الثمانينات اتفاق تعاون بين هذه الجماعة وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، لكن تقديم الدعم من أجل التعاون داخل الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، لم يمنح قط أولوية عالية وذلك بسبب عدم وصول طلبات من رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بهذا الشأن. وعلى الرغم من أن الجماعة الأوروبية قد قدم مساعدة ضخمة لأغراض التنمية، وبخاصة لقطاع الموارد البشرية فإن الحوار بخصوص الشراكة قد اعتبر سوقا وفرصة للاستثمار لكلا الطرفين لا شراكة للتعاون الانمائي.

٤٤- ويقوم التعاون الاقليمي بدور رئيسي في تعاون الجماعة الأوروبية مع أمريكا اللاتينية (٥٣ في المائة من اجمالي التعهدات في المنطقة). وبالنسبة لعام ١٩٩٣، خصص مبلغ قدره ١٠٥ مليون وحدة نقدية أوروبية للتعاون الاقليمي في أمريكا الجنوبية والوسطى. ومنذ منتصف الثمانينات، أبرمت الجماعة الأوروبية اتفاقات تعاون مع كل من بلدان أمريكا الوسطى والأندية بوصفها تجمعات، كما تلقت مؤسساتها الاقليمية (مجلس اتفاقية قرطاجنة، الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى، مؤسسة التنمية الأندية، مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي) دعما ضخما على مر السنين. وفيما يخص السوق المشتركة للمخروط الجنوبي عقدت الجماعة الأوروبية اتفاق تعاون بين المؤسسات من هذه المنطقة منذ عام ١٩٩٢ (بينما تم الإبقاء أيضا على اتفاقات التعاون الثنائي مع كل دولة من الدول الأعضاء في الجماعة). وبلغت قيمة الدعم المقدم لأغراض التعاون والمشاريع على الصعيد الاقليمي في أمريكا الوسطى (الذي شمل تقديم الدعم لدفع تكاليف آليات المقاصة وبناء القدرات التصديرية الاقليمية) وفي بلدان الحلف الأندي نحو ٢٨٥ مليون وحدة نقدية أوروبية و١٠٠ مليون وحدة نقدية أوروبية على التوالي على مدى الفترة ١٩٧٦-١٩٩٣ وتلقت السوق المشتركة للمخروط الجنوبي ما يزيد على ٢٠ مليون (وشمل دعم الخطة الخاصة بالاصلاح الاقتصادي لصالح أمريكا الوسطى ومشاريع بحيرة تيتيكاكا).

٤٥- وفي إطار "السياسة العامة الجديدة الخاصة ببلدان البحر الأبيض المتوسط" السارية منذ عام ١٩٩٢، خصصت الجماعة ٣٠٠ مليون وحدة نقدية أوروبية من الموارد التساهلية لأغراض التعاون الاقليمي بين البلدان

المعنية. ويتاح أيضا مبلغ اضافي قدره ١,٨ مليار وحدة نقدية أوروبية في شكل قروض من مصرف الاستثمار الأوروبي للأنشطة الاقليمية. وبموجب هذه السياسة العامة الجديدة يرصد مبلغ قدره ٥٠٠ مليون للأنشطة البيئية. وتحاول الجماعة الأوروبية، إزاء الغياب النسبي لتكامل الأسواق وأشكال التعاون الأخرى في المنطقة على السواء، التشجيع على ترابط هذه الاقتصادات والمجتمعات كوسيلة لضمان التقدم الاقتصادي والاستقرار السياسي والاجتماعي في المنطقة على حد سواء.

٢- منظومة الأمم المتحدة

٤٦- تشترك منظومة الأمم المتحدة منذ أمد طويل في مساعي توجيه المساعدة الانمائية المتعددة الأطراف بغية تعزيز جهود البلدان النامية للتعاون الاقتصادي الاقليمي. وتشكل المساعدة الانمائية المقدمة عن طريق منظومة الأمم المتحدة جزءا من أنشطتها التنفيذية، التي تمول تمويلا متعدد الأطراف من خلال برنامج الأمم المتحدة الانمائي ووكالات التمويل الأخرى. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الانمائي بتمويل مشاريع اقليمية، بالإضافة إلى مشاريع قطرية، كوسيلة لحل القضايا الانمائية على مستوى منطقة محددة، وذلك بالنظر لما يحققه بوضوح نهج من هذا القبيل من وفورات حجم. وتبين معالم المساعدة التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الانمائي. كما جاء في تقرير المدير الاداري المقدم إلى مجلس إدارته في دورته الخامسة عشرة بعنوان "التكامل الاقتصادي الاقليمي" (DP/1993/14، المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣) أن "برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد دأب على دعم عملية التكامل الاقتصادي الاقليمي باعتبارها تتضمن مجموعة عريضة القاعدة من الأنشطة. وقد قدم الدعم في الماضي في مجالات مثل وضع معايير مشتركة بين المناطق مثلا في مجالي الطيران المدني والاتصالات السلكية واللاسلكية. وساعد البرنامج أيضا في اقامة شبكات للبحوث في مجالات كالزراعة. ومع ذلك فقد كانت أوضح محركات التكامل الاقتصادي الاقليمي هي تنمية التجارة وتقديم الدعم لإنشاء المؤسسات اللازمة لتعزيز توسيع التجارة داخل المناطق"[١٨] ومع ذلك، فقد خلص التقرير إلى أن التركيز قد يوجه في المستقبل إلى تعزيز التعاون الاقتصادي الاقليمي بدلا من التكامل الاقتصادي الاقليمي.

٤٧- وفي المنطقة الأفريقية، وافق البرنامج على ٥١ مشروعا للتكامل على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي وقام بتمويلها خلال دورة البرمجة الرابعة (١٩٨٧-١٩٩١)، يبلغ مجموع تكلفتها ٦٢٩ ٨٠٨ ٣٨ مليون دولار. ووفقا لتقرير مدير البرنامج كانت "الجهات الرئيسية المستفيدة هي منظمة الوحدة الأفريقية، ومنطقة التجارة التفضيلية، ومؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي، ولجنة المحيط الهندي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى، والاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي لغربي أفريقيا"[١٩]. وخلص التقرير إلى أنه تبين من تقييم المساعدة المقدمة إلى أفريقيا "عدم وجود التزام من جانب الدول الأطراف"[٢٠] بتلك المنظمات. وعلاوة على ذلك، شدد التقرير على ضرورة ترشيد تلك المنظمات وتنسيقها، وخلص إلى أنه "يوجد حاليا في أفريقيا ما يزيد على ٢٠٠ منظمة تتولى أمور التعاون الاقليمي تتنافس على الموارد المالية والقوى العاملة والإدارية الشحيحة. وقد أدت الضغوط التي تعرضت لها والتشتت المحتوم للجهود إلى إعاقة تنسيق ومساوقة الجهود الانمائية الوطنية وكذلك إلى عرقلة تعزيز التجارة الأقاليمية"[٢١].

٤٨- وفي منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، غالباً ما يتم تنسيق مشاريع التعاون القطاعي والمشاريع المشتركة الممولة من البرنامج في إطار الأنشطة التي تضطلع بها الهيئات دون الاقليمية القائمة مثل المجتمع

الكاريبي، والحلف الأندي، ومنطقة السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، ومنطقة نهر بلاتا، ومعاهدة التعاون بين بلدان الأمازون. فضلاً عن هذه الهيئات، كان الشركاء الرئيسيون في الدعم الذي قدمه البرنامج لعملية التعاون والتكامل في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي هي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، ورابطة تكامل أمريكا اللاتينية، واتفاق قرطاجنة للبلدان الأندية ثم حلف الأمازون في زمن أقرب عهدا. وبلغ مجموع عدد المشاريع الجارية ١٠٢ مشروعا أو ما قيمته ٦٤٠ ٦٤٨ ٥٤ دولار أمريكي في نهاية عام ١٩٩١. ومن المتوقع التركيز بقدر أشد على ميدان التكامل الاقتصادي وتعزيز المؤسسات دون الاقليمية القائمة نتيجة للطلبات الواردة من تلك التجمعات الاقليمية.

٤٩- وقد اعتبر تعدد المؤسسات المكرسة لتحقيق التكامل في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي دليلا على تزايد التماسك الإقليمي، ومع ذلك فقد ساد أيضا انشغال إزاء مشكلة التجزؤ المؤسسي وواقع أنه قد تعين على مؤسسات كثيرة، على غرار الحال في المنطقة الأفريقية الذي تناولته المناقشة أعلاه، أن تعمل بموارد غير كافية. ومع ذلك فقد أوصى استعراض منتصف المدة لدورة البرمجة الرابعة بضرورة مواصلة تنفيذ البرنامج الاقليمي بالتعاون مع المؤسسات القائمة بوصفها أدوات للتنمية والتعاون والتكامل على الصعيد الاقليمي، وبضرورة قيام البرنامج بتشجيع الجهود التي تبذلها تلك المؤسسات لتحديد مهامها المتميزة وإن كانت متكاملة في عملية التكامل الاقليمي[٢٢].

٥٠- وفي آسيا، بدأ البرنامج في تنفيذ برامج دون اقليمية، كسمة من السمات الخاصة لدورته الرابعة للبرمجة (١٩٨٧-١٩٩١) دعما للتعاون والتكامل الاقتصاديين من خلال رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبلدان المحيط الهادئ الجزرية. ومن مجموع موارد دورة البرمجة الرابعة البالغ قدرها ٢٢٤ مليون دولار المرصودة للأنشطة المشتركة بين الأقطار، تعهد بدفع ١٣ مليون دولار لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وسمي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه أحد شركاء الحوار الرسميين للرابطة. وفي جنوب آسيا، أُفيد أن رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي، تسعى إلى الحصول على مركز وكالة تنفيذية، إذا بدأت حوارا مع البرنامج فيما يخص الأهداف والطرائق التنفيذية للأنشطة المعتزم الاضطلاع بها على الأجلين القصير والطويل. وتلقت بلدان جنوب المحيط الهادئ مبلغا قدره ٣١ مليون دولار للاضطلاع ببرامج دون اقليمية خلال الفترة ذاتها.

٥١- وفيما يتصل بالمساعدة الانمائية المقدمة عن طريق البرنامج، يشير تقرير مدير البرنامج إلى "أن البرامج في مجال الإدارة والاصلاح الاقتصاديين تتوخى الاستفادة بقدر كبير من طرائق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والانتفاع الجيد من المؤسسات الوطنية والاقليمية القائمة وتشجيع إنشاء الشبكات فيما بينها. كما تتوفر لدى المؤسسات الآسيوية الحكومية وغير الحكومية، وبخاصة الجامعات وأفرقة البحوث والرابطات التجارية والصناعية، خبرات ذات شأن يمكن تقاسمها من خلال التعاون التقني. ويوجد لدى عدة بلدان برامج وطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بدعم من البرنامج وكذلك من مصادر التمويل الوطنية"[٢٣].

٥٢- وفي المنطقة العربية، مول البرنامج الإنمائي ٨٦ مشروعا اقليميا بلغت قيمتها ٦٥,٩ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩١. ففي ميدان التكامل الاقتصادي وحده، تمت الموافقة على ٣٠ مشروعا اقليميا لدورة البرمجة الرابعة يبلغ مجموع قيمتها ٢٧ مليون دولار. وفيما يتعلق ببرامج المساعدة الممولة من البرنامج والمقدمة إلى منظمات أو تجمعات اقليمية، دأبت جامعة الدول العربية على تلقي تمويل مشترك لتنفيذ مشاريعها الاقليمية وقدم الدعم لأمانتها من البرنامج. وفيما يتعلق باتحاد المغرب العربي، خصص البرنامج مبلغا قدره ٠٠٠ ٦٠٠

دولار أمريكي من دورة البرمجة الخامسة، ورصدت أمانة اتحاد المغرب العربي مبلغا مساويا له لتقاسم التكاليف.

٥٣- وكانت المساعدة المقدمة إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ذات طابع استشاري إلى حد كبير، اتخذت شكل استشارات قصيرة الأمد لمساعدة الأمانة في تقييم الدراسات والتقارير التي أعدتها شركات استشارية خاصة، ولا سيما في مجال التجارة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت مساعدة انمائية من أجل اقامة شبكة لنظم المعلومات عن طريق شبكة جامعة الدول العربية للتوثيق والمعلومات، وكذلك إلى مركز البيئة والتنمية في المنطقة العربية وأوروبا المنشأ مؤخراً، المنتظر أن يكون الجهة المنسقة للأنشطة البيئية المتصلة بالتنمية المستدامة في المنطقة العربية وحوض البحر الأبيض المتوسط[٢٤].

٣- المؤسسات المالية الدولية

٥٤- يبين الجدول الثالث تدفقات التمويل الانمائي الرسمي التي اتيحت عن طريق المؤسسات المالية الدولية الرئيسية. ويلزم تحديد نطاق وسمات هذه التدفقات المدفوعة للهيئات الاقليمية وتجميعها وإجراء مزيد من الدراسات بشأنها، غير أن هذه الدراسات لم تجر بسبب الافتقار إلى الموارد.

الجدول الثالث
المدفوعات التساهلية وغير التساهلية للمنظمات المتعددة الأطراف الرئيسية، ١٩٨٩-١٩٩٠

	صافي التدفقات بملايين الدولارات		النسبة المئوية لإجمالي التدفقات التساهلية وغير التساهلية	النسبة المئوية للمجموع الكلي
المؤسسات المالية الرئيسية			التساهلية	
المؤسسة الإنمائية الدولية	٣ ٥٨٩	٣ ٨١٥	٣٣,٦	١٢,٧
مصرف التنمية الصناعية	١٥٠	٣٧٣	٣,٣	١,٢
صندوق التنمية الأفريقي	٥٤٨	٥٦٦	٥,٠	١,٩
صندوق التنمية الآسيوي	١ ٠١٠	١ ٠٥٢	٩,٣	٣,٥
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد)	١٨١	٢٣٠	٢,٠	٠,٨
غيرها[أ]	٥٦٢	١ ٠٠٥	٨,٨	٣,٣
المجموع الفرعي	٦ ٠٤٠	٧ ٠٤١	٦٢,٠	٢٣,٤
الأمم المتحدة				
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١ ٠٥٣	١ ٠٥٣	٩,٣	٣,٥
برامج أخرى للأمم المتحدة	٣ ٢٦٨	٣ ٢٦٨	٢٨,٧	١٠,٨
المجموع الفرعي	٤ ٣٢١	٤ ٣٢١	٣٨,٠	١٤,٣
المجموع	١٠ ٣٦١	١١ ٣٦٢	١٠٠,٠	٣٧,٧
			غير تساهلية	
البنك الدولي للإنشاء والتعمير (البنك الدولي)	٤ ١٥٦	١٢ ٠٥٠	٦٤,٢	٤٠,٠
المؤسسة المالية الدولية	٨٨٦	١ ٤١٠	٧,٥	٤,٧
مصرف التنمية الصناعية	١ ١٥٩	٢ ١٦١	١١,٥	٧,٢
صندوق التنمية الأفريقي	٩٠٨	١ ١٢٤	٦,٠	٣,٧
المصرف الآسيوي للتنمية	٩٣٣	١ ٥١٨	٨,١	٥,٠
غيرها[ب]	٣٢٢	٤٩٣	٢,٦	١,٦
المجموع	٨ ٣٦٤	١٨ ٧٥٦	١٠٠,٠	٦٢,٣
المجموع الكلي	١٨ ٧٢٥	٣٠ ١١٨	-	١٠٠,٠

المصدر: أعيد تنظيم هذا الجدول استناداً إلى الجدول ٨ الوارد في صفحة ١٧ ألف (من النص الإنكليزي) من تقرير عام ١٩٩٢ الذي قدمه رئيس لجنة المساعدة الإنمائية.

(أ) مجلس أوروبا، مصرف التنمية الكاريبي، الصندوق الاستئماني لصندوق النقد الدولي، مرفق التكيف الهيكلي، ومرفق التكيف الهيكلي المعزز.
(ب) مجلس أوروبا، مصرف التنمية الكاريبي.
ملحوظة: باستثناء الجماعة الأوروبية.

الفصل الثاني

أُطر السياسات العامة التقليدية والناشئة المتعلقة ببرامج المساعدة الانمائية ذات التوجه والمنظور الاقليميين

ألف - إطار السياسات العامة التقليدية والترتيبات القائمة وإطار الشراكة القائمة على الحوار

٥٥- يبدو أن هناك على صعيد الجهات المانحة الثنائية عدة مدارس فكرية بشأن برنامج المساعدة الانمائية ذي التوجه والمنظور الإقليميين. فكندا وفرنسا على سبيل المثال من البلدان المؤيدة بقوة للجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل التعاون والتكامل على الصعيد الاقليمي كما قاما بالفعل بإضفاء بعض ومنظور إقليميين على سياساتهما العامة المتعلقة بالمساعدة الانمائية. وترى جهات مانحة ثنائية أخرى، بالرغم من تسليمها بالمنافع المحتملة، أن الاحتياجات التي تقدم من أجلها المساعدة الانمائية إلى التجمعات جرت وسيجري تلبيتها عن طريق التبرعات المالية وغيرها من التبرعات الموجهة من خلال الوكالات المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية. ويشاطر هذا الرأي معظم الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية. وهي تعتقد أن هذه الجماعة تقوم نيابة عنها بتقديم المساعدة الانمائية على أساس اقليمي، وهي بذلك تؤدي نصيبها من "واجب" تقديم المساعدة إلى هذه الأنشطة.

٥٦- واستنادا إلى خبرات ألمانيا مع المؤسسات الاقليمية، يتوقف نجاح أي برنامج للمساعدة الانمائية أساسا على الإرادة السياسية لحكومات البلدان النامية المعنية. وتبين الخبرات الماضية النقاط التالية، بالإضافة إلى عدد من النقاط التي تتناولها المناقشة في الفقرة ٥٨ أدناه:

- لا تستطيع مؤسسات كثيرة البقاء دون تدفقات مالية مستمرة من الجهات المانحة، بينما لا تقدم الدول الأعضاء أي مساهمات مالية ذات شأن؛

- الغرض المنشود من تكوين رابطة بعينها هو في المقام الأول تعبئة موارد إضافية من الجهات المانحة وليس من أجل اتخاذ قرارات ملزمة؛

- تؤثر الأوضاع الاقتصادية والسياسية السيئة السائدة في البلدان الأعضاء تأثيرا سلبيا على فعالية المؤسسات؛

- تملأ المناصب الإدارية الشاغرة وفقا للحصص الاقليمية بدلاً منها المقدرة.

٥٧- وتعتقد ألمانيا أن أهداف ما يزيد على ٢٠٠ مؤسسة اقليمية في أفريقيا متداخلة جزئيا وأنه يندر إدراجها في الاستراتيجيات الانمائية الوطنية، وأن إدارة أعمال المؤسسات تجري بصورة غير ملائمة كما أن إجراءاتها ووظائفها غير منهجية. ومع ذلك، ينتظر من الهيئات الاقليمية الاضطلاع بمهام هامة مثل:

- تعزيز التكامل والأمن الاقليميين؛

- تحسين العلاقات التجارية؛

- توفير الموارد والخدمات العامة التي تكون باهظة التكلفة بالنسبة لفرادى الأعضاء (التدريب، البحوث، الهياكل الأساسية)؛

- حماية الموارد، وهو أمر يتعذر تنفيذه في الغالب إلا على أساس يتخطى الحدود الوطنية.

٥٨- أما المجموعة الثالثة من الجهات المانحة فتبدي تشككها في جدوى وفعالية المبادرات الاقليمية للبلدان النامية، إذ إنها لم تلحظ أي تحسن في المشاكل التي تعتبر معوقات لنجاح التعاون الاقليمي بوجه عام. ويقوم إنشغالها على تقييمها لأداء التجمعات في الماضي، ولا سيما تجمعات التكامل الاقليمي، وملاحظة القدرات المالية والتقنية الحالية للعديد من التجمعات على بلوغ الأهداف التي أنشئت من أجلها. وصادفت جهات مانحة عديدة، لدى تعاونها في الماضي مع التجمعات، عددا من المشاكل تعزى إلى انعدام الإرادة السياسية من جانب حكومات الدول الأعضاء في تلك التجمعات بشأن التعاون، وتفويض المهام وتقديم مساهمات مالية. وهنالك حالات عديدة عقدت فيها اتفاقات تنفيذية وأعلنت تعهدات على المستوى الاقليمي تعتقد الجهات المانحة أنها تتوقف ما أن تصل إلى مرحلة التنفيذ على المستوى القطري. ويؤدي ذلك بدوره إلى نقد الجهات المانحة للتجمعات. ويتبين من الصعوبات التي صادفتها الجهات المانحة أثناء مرحلة التنفيذ أن مساعدتها المقدمة إلى التجمعات تستغرق وقتا أطول بكثير مقارنة بالبرامج القطرية الثنائية، وذلك بسبب استطالة عملية اتخاذ القرارات داخل التجمعات، وتعقد عملية التخطيط والتنسيق والتنفيذ بين الجهات المانحة والحكومات المتلقية، وكذلك بين الجهات المانحة والتجمعات، والحاجة إلى البحث عن إمكانات التمويل المشترك عند عدم وصول المساهمات المنتظرة من التجمعات كما هو مقرر.

٥٩- وترى المملكة المتحدة أنه يجب أن يكون بوسع التجمعات الاقليمية أن تبرهن على وجود هيكل تنظيمي موثوق به والتزام الأعضاء فيها بقضية التكامل الاقليمي؛ ويتعين عليها أيضا أن تتمكن من توضيح المنافع المحتملة للتجمعات ذاتها. وبغير ذلك فإن من المرجح، ما لم تستوف معايير الفعالية والقيمة لقاء الأموال، أن تخفق في الفوز بالطلبات المتنافسة للحصول على المساعدة الانمائية الواردة من فرادى البلدان.

٦٠- وللجماعة الأوروبية تاريخ طويل في تقديم المساعدة المالية والتقنية دعما للجهود التي تبذلها البلدان النامية للتعاون والتكامل الاقليميين. ففي عام ١٩٦٩، اعترفت اتفاقية ياوندي الثانية (سليفة اتفاقيات لومي) بالفعل بالتجمعات الاقليمية بوصفها جهات متلقية محتملة للدعم المقدم من الجماعة. وفي عام ١٩٧٤، وضعت لأول مرة مبادئ توجيهية محددة للسياسات العامة فيما يتعلق بدعم الجماعة للتعاون والتكامل الاقليميين. ومنذ ذلك الوقت قامت هذه الجماعة، على ضوء خبراتها المتراكمة فيما يتعلق بالجهود الأوروبية للتعاون والتكامل على الصعيد الاقليمي، بتقديم مساعدة مالية وتقنية واسعة النطاق بناء على طلب الجهات المتلقية. وظل التزام الجماعة بدعم التعاون الاقليمي فيما بين البلدان النامية قويا في التسعينات، حيث يسلم بأن التعاون الاقليمي يمثل أحد المجالات ذات الأولوية في تقديم المساعدة الانمائية خلال الفترة الحالية.

٦١- وجاءت المساعدة الواسعة النطاق المقدمة لأغراض التعاون الاقليمي أيضا نتيجة للحوار الرسمي الذي أجرته الجماعة الأوروبية بشأن الشراكات مع عدة تجمعات للبلدان النامية. وتتخذ الشراكات القائمة على الحوار شكل اجتماعات وزارية سنوية (أو نصف سنوية) يناقش فيها ممثلو الدول الأعضاء في الجماعة

وممثلو حكومات البلدان النامية الأعضاء مختلف القضايا الدولية فضلا عن الأمور الثنائية ذات الاهتمام المشترك المتصلة بالتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والانمائية. وفضلاً عن التدفقات المالية والمساعدة التقنية تقدم الجماعة دعماً آخر للبلدان النامية مساندة لجهودها للتكامل في ميدان التجارة. ويجري ذلك في إطار نظام الأفضليات المعمم للجماعة الأوروبية، بمنح معاملة "تراكمية إقليمية" فيما يخص قواعد المنشأ للمنتجات الناشئة من بلدان تنتمي الى تجمعات اقليمية.

٦٢- ويبدو أن هناك عدة مدارس فكرية بشأن مواضيع التعاون الاقتصادي والتكامل الاقليميين داخل البنك الدولي، على الرغم من أن الرأي الرسمي يساند الجهود الرامية الى التعاون الاقتصادي والتكامل على الصعيد الاقليمي. فالمكاتب والدوائر التابعة للبنك الدولي المعنية بشؤون منح القروض إلى جنوبي وشرقي أفريقيا لأغراض التكيف الهيكلي على الصعيد الاقليمي وإعادة هيكلة الاتحاد الجمركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى، والمكاتب والدوائر المشاركة بنشاط في مبادرة الاتحاد النقدي لغرب افريقيا وتلك المشتركة على المستوى القطري في المبادرات الاقليمية، مثل خطة العمل المتعلقة بتربية الماشية لصالح مالي وبوركينا فاصو وكوت ديفوار، تناصر كما تفيد التقارير النهج الاقليمي[٢٥].

٦٣- ويولي المسؤولون في البنك الدولي المناصرون للتعاون الاقتصادي والتكامل الاقليميين أيضاً "أهمية للحاجة الى تحسين الهياكل الأساسية للنقل ومرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية الخ لكي يتسنى تحقيق النمو في المنطقة. ومن بين أشكال التعاون الاقليمي الأخرى، يناصرون إعادة النظر في إقامة الهياكل الأساسية الاقليمية وادراج الاحتياجات الاقليمية في خطط الاستثمار الوطني المتعلقة بالهياكل الأساسية؛ والتعاون الاقليمي في مجالي البحوث والتعليم؛ وجهود التعاون الاقليمي في مجال إدارة الموارد الطبيعية"[٢٦].

٦٤- ويمكن اعتبار الطريقة التي جرى بها انشاء وصقل شبكة الوكالات المتعددة الأطراف أحد الانجازات الهامة للتعاون الدولي، وبخاصة بالنظر الى الطريقة التي تحدد بها حكوماتها الأعضاء السياسات والعمليات. ويلزم دراسة مبادرة تلك الوكالات المتعددة الأطراف وتوسيع نطاقها ضمن هذا الاطار بغية استكمال و/أو دعم المساعدة الانمائية التي تقدمها الجهات المانحة الثنائية. وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى الملاحظات التي أبداها رئيس لجنة المساعدة الانمائية في تقريره عن عام ١٩٩٢. فقد قال، ضمن جملة أمور، "إن دراسة بلدان الشمال قد أبرزت ضرورة وضع تعريف أوضح لدوري منظومة الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي كل على حدة، استنادا الى الميزة النسبية لكل منها"[٢٧]. وإنه يوجد الآن اتفاقات عامة تنص على أنه "ينبغي لمصارف التنمية الاقليمية، في الوقت الذي تظل فيه موجهة نحو المشاريع في المقام الأول، المضي في تطوير صكوك السياسة العامة فيما يتعلق بالإقراض البرنامجي، وذلك بالعمل بالتضافر مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي"[٢٨].

٦٥- وقد اتخذت بالفعل عدة مبادرات ذات منظور إقليمي متنوعة، حيث قامت الجماعة الأوروبية على سبيل المثال، بالاضافة إلى تعاونها مع مجموعة دول افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ بموجب معاهدات لومي، بإجراء حوار سياسي وإقامة تعاون اقتصادي مع عدة جهات منها حكومات أمريكا الوسطى عن طريق عملية سان خوسيه؛ وكذلك مع بلدان أمريكا اللاتينية بوجه عام من خلال حوار ريو؛ ومجلس التعاون لدول الخليج ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا من بين جهات أخرى. ولجأت مبادرة حوض الكاريبي التي تشترك فيها الولايات المتحدة وبلدان داخل منطقة الكاريبي وحولها الى استخدام مزيد من الحوافز للوصول الى الأسواق وغيرها من الحوافز لتعزيز دورة تصاعدية للاستثمار الأجنبي ونمو الصادرات في القطاعات غير التقليدية.

وتتيح مبادرة مشروع الأمريكيتين آفاق ترابط التنمية الاقتصادية لنصف الكرة الغربي بأكمله على أساس استراتيجيات تطلعية وتحرير اقتصادي داخلي. ويسعى التحالف العالمي لصالح افريقيا جاهدا الى تحسين الحوار بشأن السياسات الانمائية بين الجهات المانحة والقارة الافريقية بأسرها. وتجري بلدان الشمال وجهات مانحة أخرى حوارا مع المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي. أما داخل منطقة غرب افريقيا فقد بلغت المشاريع بالفعل مرحلة متقدمة جدا في عدد من المجالات؛ منها التوقيع على معاهدة تتعلق بالتأمين في تموز/يوليه ١٩٩٢ والأعمال التحضيرية لتنسيق القانون التجاري ونظم الرفاه الاجتماعي. وأخيرا من المعتزم انشاء اتحاد اقتصادي يضم مجالات العملات الحالية. وقد أشركت استراليا ونيوزيلندا بلدان المحيط الهادئ الجزرية في محفل سياسي واقتصادي لما يقرب من عقدين من الزمان[٢٩].

٦٦- وتقوم جميع حكومات البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية ولجنة الجماعة الأوروبية بتقديم بعض أشكال المساعدة المالية أو التقنية الى التجمعات الاقليمية. وكانت الجهات الرئيسية المستفيدة من هذه المساعدة هي رابطة أمم جنوب شرقي آسيا واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي، ولجميعها شراكة راسخة قائمة على الحوار مع الجهات المانحة.

الشراكة القائمة على الحوار مع الدول المانحة
الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية

	رابطة أمم جنوب شرقي آسيا	اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل/نادي الساحل	المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي
استراليا	*		*
النمسا		*	
بلجيكا			*
كندا	*	*	*
الدانمرك		*	*
فنلندا			*
فرنسا		*	*
ألمانيا		*	*
ايرلندا			
ايطاليا		*	*
اليابان	*	*	*
هولندا		*	*
نيوزيلندا	*		*
النرويج			*
السويد			*
سويسرا		*	*
المملكة المتحدة			*
الولايات المتحدة	*	*	*
الجماعة الأوروبية	*		*

٦٧- أجرت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا حوارا رسميا مع عدد من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية وكذلك مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي. وتتيح هذه الشراكة فرصا للمسؤولين الرفيعي المستوى من كلا الجانبين لمناقشة أمور تتصل، في جملة أمور، بالترتيبات التجارية بين الرابطة وشركائها وبالتعاون الانمائي. ويعرض كل شريك في الحوار برامجه ومشاريعه الخاصة بالرابطة، بالإضافة الى المساعدة الانمائية الثنائية. وتحتفظ الرابطة باتفاق مستقل وثنائي مع كل شريك من شركائها في الحوار. وتنطوي المساعدة الانمائية من شركائها في الحوار في الغالب على مصالح الجهات المانحة في تعزيز شبكة المشاريع التجارية والتدفقات التجارية والفرص الاستثمارية في مجالات التصنيع والفلزات المعدنية والطاقة والنقل والاتصالات والاستثمار، وهي مجالات واعدة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي. وتتيح الشراكة مع الرابطة فرصا تجارية جديدة يحتمل أن تكون مربحة، بينما تنتظر الدول الأعضاء في الرابطة امكانية حدوث زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا.

٦٨- وفي عام ١٩٧٣، أنشأت تسعة بلدان في غرب افريقيا اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، بهدف معالجة مشكلة تدهور البيئة وتحسين الأمن الغذائي في المنطقة. وتتلقى اللجنة الدائمة مساعدة تقنية من نادي الساحل، والأعضاء فيه هي البلدان المانحة التابعة للجنة المساعدة الانمائية. وقد أنشئ نادي الساحل في عام ١٩٧٦ للترويج لأهداف اللجنة الدائمة المذكورة. وقد قام نادي الساحل حتى الآن بدور رئيسي في تخطيط مختلف مشاريع اللجنة الدائمة وتقييمها، وبخاصة في مجال البحوث الانمائية وتشجيع الحوار بين البلدان الأعضاء في اللجنة الدائمة والبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية.

٦٩- ويقيم المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي روابط وثيقة بشركائه في الحوار وذلك عن طريق الترتيب الخاص بالتمويل المشترك لمشاريع هذا المجتمع وتقييمها مع الشركاء في الحوار في مؤتمر سنوي. ولذلك فقد يكون حوار المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي حول الشراكة بمثابة مؤتمر تشاوري، وذلك بالرغم من عقد الاتفاق النهائي بين المجتمع المذكور وفرادى الجهات المانحة في شكل اتفاقات ثنائية مترابطة. ومن اجمالي قيمة تمويل المشاريع للفترة ١٩٩١/١٩٩٠، كان المتوقع أن تمول ما نسبته ٨٨,٩ في المائة من خلال المساعدة الخارجية.

باء- الأساس المنطقي المتجدد للمبادرات الاقليمية

٧٠- منذ نهاية الثمانينات، شهدت البلدان المانحة والمتلقية على السواء تغيرات شتى في البيئة المحيطة بالاطار التقليدي للمساعدة الانمائية الرسمية، بما ترتبه من آثار على السياسة العامة للمساعدة الانمائية الرسمية من أجل التعاون الاقليمي في البلدان النامية. فأولا، أضحت البلدان المانحة والمتلقية على السواء أكثر وعيا "... بظهور مشاكل مشتركة كالمشاكل المتعلقة بالبيئة والايدز والهجرة..."[٣٠] تقتضي تزايد تنسيق السياسات والأنشطة على نطاق اقليمي إن لم يكن على نطاق عالمي.

٧١- وثانيا، أدى الاتجاه المتزايد نحو تكوين تكتلات تجارية الى تشجيع البلدان النامية المتوسطة الدخل على البحث عن فرص للتكامل الاقتصادي الاقليمي وفتح الباب أمام "الشمال". وقد شجعت آفاق نجاح المكسيك في ضمان سوق لتصدير منتجاتها المصنعة وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر غيرها من بلدان أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية على السعي للاشتراك في مبادرة مشروع الأمريكيتين. وفي آسيا، تفكر

رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والاقتصادات التي أخذت بأسباب التصنيع حديثا، بالاضافة الى الجهود الخاصة التي بذلتها الرابطة لانشاء منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا بحلول عام ٢٠٠٨، في امكانية جديدة لزيادة الترابط الاقتصادي مع الاقتصادات المتقدمة لاستراليا وكندا والولايات المتحدة واليابان وذلك من خلال التعاون الاقتصادي بين بلدان آسيا والمحيط الهادئ.

٧٢- وثالثا، أدت التغيرات السياسية الجذرية التي حدثت مؤخرا إلى إعادة رسم خريطة البلدان المتلقية للمساعدة الانمائية الرسمية وتوسيعها لتشمل بلدانا كثيرة تمر بمرحلة انتقال. وبلغت قيمة المنح والقروض التساهلية المقدمة الى هذه المنطقة من البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية في عام ١٩٩٠ ما قدره ١,٥ مليار دولار، وهو مبلغ يقل بقدر طفيف عن مجموع المساعدة الانمائية الرسمية التي قدمتها لجنة المساعدة الانمائية الى الصين، وتمثل ثالث أكبر حصة للمساعدة الانمائية الرسمية التي قدمتها لجنة المساعدة الانمائية في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١. وفي الوقت ذاته، واجه العديد من البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية انكماشا اقتصاديا في السنوات القليلة الماضية، انطوى على آثار ضارة بميزانياتها المخصصة للمساعدة الانمائية الرسمية وبمدفوعاتها. وفي مواجهة هذه الظروف، بدأ عدد من البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية يبحث عن الطرق التي يمكن بها وضع برامجه للمساعدة الانمائية الرسمية وتنفيذها على أساس اقليمي بغية تحقيق قدر أكبر من فعالية التكاليف في بعض الميادين. والتشديد المتزايد تدريجيا الذي توليه الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية على السواء لمشاريع التعاون الاقليمي في افريقيا هو تعبير عن أملها في تحقيق أنجع نتيجة ممكنة بالاعتماد على الموارد الموجودة تحت تصرفها.

٧٣- وقد حفزت التغيرات السياسية والاقتصادية المشار اليها أعلاه البلدان المانحة على اعادة النظر في مساعدتها الانمائية التقليدية القطرية المنحى لكي يتسنى إضفاء بعد ومنظور إقليميين على سياساتها للمساعدة الانمائية، بينما تشجع البلدان النامية التي بلغت مرحلة أكثر تطورا من التنمية على تقديم المساعدة الى أقل البلدان نموا فيها وذلك في إطار التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، الذي قد ترغب الجهات المانحة التقليدية اشتراك فيه. وفي الواقع كان المقصود من الاجتماع الذي نظمته أمانة لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ هو مناقشة توجه برامج وسياسات المساعدة الانمائية في المستقبل بهدف تيسير المبادرات الاقليمية التي تتخذها البلدان النامية في التسعينات. وأولي اهتمام خاص للأهمية الاستراتيجية للتعاون الاقليمي، والحاجة الى الهياكل الأساسية وكذلك القدرة الاقتصادية لكل منطقة على حدة على تعزيز جهود التعاون الاقتصادي الاقليمي.

٧٤- ومن جهة أخرى، يقدر مجتمع المانحين أن العديد من الجهات الفاعلة والمشاركة في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية تقوم باعادة تقييم ومراجعة لأولوياتها وهياكلها واستجاباتها فيما يتعلق بالتعاون والتكامل الاقليميين، وذلك ببحث الأسباب التي أفضت الى فشلها في الماضي وكذلك السياسات العامة وهيكل البرامج في المستقبل. وفي هذا الصدد، فإن درجة الالتزام الحقيقي من جانب جميع الجهات الفاعلة والمشاركة في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وبخاصة الحكومات الأعضاء في الهيئات الاقليمية تعتبر أمرا لازما لاجتذاب الدعم من الجهات المانحة، بما في ذلك الجهات المانحة التي تتردد حتى الآن في الانضمام الى الجهات المؤيدة والمناصرة بقوة لبرامج المساعدة الانمائية على الصعيد الاقليمي.

٧٥- وقد أفضت الفجوة الآخذة في الاتساع بين النمو الاقتصادي للبلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل الى نشوء أساس منطقي جديد لزيادة التعاون الاقليمي فيما بين البلدان النامية. ويتضح التباين بأجلٍّ صوره بوجه خاص بين بلدان شرق آسيا (وضمنها الصين)، التي سجلت معدلا من أعلى معدلات النمو الاقتصادي، وبين البلدان الواقعة في افريقيا جنوب الصحراء. فقد شهدت معظم بلدان المنطقة ركودا اقتصاديا تاما[٣١].

٧٦- ومن شأن التعاون الاقليمي أن يمهد السبيل لتبادل الخبرات والاستراتيجيات بين البلدان النامية التي بلغت مرحلة أكثر تطورا من التنمية والبلدان النامية الأخرى التي بلغت مرحلة أقل تطورا. ويمكن أن يوفر هذا الإطار من التعاون، ولا سيما بين البلدان التي تتماثل في السمات الجغرافية والسياسية والثقافية وغيرها من السمات، الأساس لاتخاذ ترتيبات تعود عليها بالنفع المشترك. وقد ترغب الاقتصادات التي أخذت بأسباب التصنيع حديثا في البدء بالقيام بدورها كجهات مانحة من خلال إطار للتعاون الاقليمي.

جيم - إطار ممكن لاعادة توجه السياسات العامة

٧٧- كما ذكر أعلاه تتحول الجهات المانحة تدريجيا من عدم الاكتراث العام الى الاهتمام الايجابي بوضع سياسة عامة للمساعدة الانمائية تتضمن توجها اقليميا والمشاركة الفعلية فيها في نهاية المطاف. ولكي يكون هذا الاهتمام المجدد دافعا لمجتمع المانحين على ترجمة التحول في الإطار العام لسياساتها العامة فيما يتعلق بالمساعدة الانمائية نحو ادراج توجهات ومنظورات اقليمية في استراتيجياتها الانمائية في وقت لاحق، ينبغي لجميع الجهات الفاعلة والمشاركة في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أن تناقش بأمانة ومن جميع الزوايا مسألة عدم الثقة بالترتيبات الاقليمية. وبالمثل، فإن الجهات المانحة يمكن أن تؤول تلقيها لعدد ضئيل من الطلبات من الجهات المتلقية المحتملة للمساعدة لأغراض التعاون الاقليمي على أنه يعني أن الجهات المتلقية ليست في حاجة الى هذا الدعم. وبالاضافة الى هذه المواضيع التي تقتضي اهتمام والتزام القادة السياسيين للعالم النامي، قد يتعين أيضا معالجة المواضيع التالية بغية تحسين نطاق وفعالية المكونات دون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية لبرامج المساعدة الانمائية التي يضطلع بها مجتمع المانحين.

١- المجالات المحتملة للمبادرات الاقليمية

٧٨- وفقا للدراسات التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ثمة تحول ملحوظ بين عدد من الجهات الفاعلة والمشاركة في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بعيدا عن خطط التكامل الصارمة والاتجاه نحو خطط تعاون موجهة نحو المشاريع الأقل إلزاما. ويجري تجريب نهوج أكثر مرونة حتى يتمكن المشتركون من البدء بسرعات مختلفة وابقاء باب الاشتراك في الترتيبات مفتوحا أمام المشتركين في المستقبل. ووفقا لتلك الدراسات يمكن العثور على مثل هذه النهج المرنة، في الترتيبات الخاصة بالسوق المشتركة لأمريكا الوسطى، والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي، والمجتمع الكاريبي، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي. وبالاضافة الى ذلك، يتزايد الاعتراف في صفوف الجهات المانحة بأنه يمكن بل وينبغي للمبادرات الاقليمية أن تتجاوز نطاق التجارة وإن ظلت التجارة هامة.

٧٩- وتسلم غالبية الجهات المانحة الثنائية بالحاجة الى تقييم وتناول الآثار غير المباشرة المحتملة في مجالات أخرى من سياساتها الموضوعة لتحقيق أهداف معينة. وبالتالي يُشدَّد على الحاجة الى وجود قدر

أكبر من التنسيق والترابط بين سياساتها العامة للمساعدة الانمائية والسياسات التي تتناول مجالات مثل التجارة والادارة الاقتصادية الكلية والموارد المالية والزراعة.

٨٠- وقد تود الجهات الفاعلة والمشاركة في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، أن تستعين، لدى تخطيط أنشطتها، بالترتيبات والتسهيلات الموجودة لدى الجهات المانحة والميسرة لها، لتنظيم برامج للتدريب بمساعدة مالية من الجهات المانحة وتوفير و/أو تعيين خبراء أكفاء كخبراء استشاريين من أجل تصميم وتنفيذ مشاريع المساعدة الانمائية بالموارد المالية التي توفرها الجهات المانحة لتحقيق تلك الغاية.

٢- برامج التكيف الهيكلي داخل السياق الاقليمي

٨١- لم يمنح فيما مضى اهتمام كاف للآثار غير المباشرة الناتجة عن السياسات والتدابير الوطنية الموضوعة فيما يتعلق ببرامج التكيف الهيكلي في البلدان النامية. ويتزايد الاعتراف الآن بالحاجة الى وضع البعد الاقليمي في الاعتبار لدى صوغ برامج وسياسات التكيف الهيكلي. وتفيد التقارير أن مكتب افريقيا الاقليمي التابع للبنك الدولي على سبيل المثال، يتولى منح القروض لأغراض التكيف الهيكلي على الصعيد الاقليمي في جنوبي افريقيا وشرقها. ومن شأن هذه السياسة العامة الداعمة التي يتبعها البنك الدولي أن تشجع الجهات المانحة الثنائية على المزيد من الالتزام بتقديم المساعدة للتعاون الاقليمي فيما بين البلدان النامية. وفي الاجتماعين اللذين نظمتهما الجماعة الأوروبية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ وشباط/فبراير ١٩٩٢ بخصوص برنامج المساعدة الخاصة للبلدان المدينة في افريقيا جنوب الصحراء، دعت الجماعة إلى اجراء مزيد من الدراسات عن النهج التي يمكن اتباعها لادراج بعد اقليمي في برامج التكيف الهيكلي، منوها باحتمال قيامه بدور رئيسي في المساعدة الانمائية المقدمة الى التجمعات الاقليمية والمنظمات الحكومية الدولية في افريقيا جنوب الصحراء في العقد القادم. وحددت الجماعة في تقريرها المعنون "التكامل الاقليمي والتكيف الهيكلي"، عددا من الميادين التي يحتمل أن يتساند فيها التكامل الاقليمي والتكيف الهيكلي، مثل تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية فيما بين البلدان المجاورة.

٨٢- ويبرر هذا النهج على أساس أن تكاليف برامج التكيف القصيرة والطويلة الأجل للبلدان المتلقية قد تقل لو استعرضت على الصعيد الاقليمي، وذلك بتجنب الآثار غير المباشرة السلبية التي تلحق البلدان المجاورة نتيجة لبرامج التكيف الهيكلي. وقد تؤدي برامج التكيف الهيكلي أيضا دورا تكميليا في التكامل الاقليمي عندما يوضع بالتضامن مثلا في منطقة من المناطق برنامج تحرير التجارة كجزء من التكيف الهيكلي، بحيث يشكل تنفيذ برامج التكيف الهيكلي جزءا مباشرا من الأعمال التمهيدية للتكامل الاقليمي. وسيقوم مجتمع المانحين في الاجتماعات القادمة حول برنامج المساعدة الخاصة بزيادة مناقشة الآثار الضارة و/أو الترابط الممكن لبرامج التكيف الهيكلي للتكامل الاقليمي.

٣- التمويل الانمائي الرسمي بخلاف المساعدة الانمائية الرسمية

٨٣- كانت الأهداف الأساسية للمناقشات التي دارت في اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي هي تمهيد السبيل لكي تقوم اللجنة الدائمة بمناقشة السياسة العامة بشأن تحسين نطاق وفعالية المكونات الاقليمية للسياسة العامة التي تتبعها الجهات المانحة فيما يتعلق بالمساعدة الانمائية، أي المساعدة الانمائية الرسمية من حيث انطباقها على البعد والمنظور الاقليميين. وبالاضافة الى المساعدة الانمائية الرسمية، ترصد الجهات

المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف على السواء اعتمادات للتمويل الانمائي الرسمي، لعبت وما برحت تلعب دوراً له أهمية مماثلة في مساعدة البلدان النامية في جهودها الانمائية.

٨٤- ولكي تجرى المناقشة بشأن الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم التي يقدمها مجتمع المانحين لمساندة الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل التعاون الاقتصادي الاقليمي في سياق تدابير السياسة العامة المتعلقة بالمساعدة الانمائية بأسرها والإطار المتاح لمجتمع المانحين، قد يكون من اللازم جمع معلومات عن المكونات دون الاقليمية والإقليمية والأقاليمية للتمويل الانمائي الرسمي بخلاف المساعدة الانمائية الرسمية المتاح لدى الجهات المانحة وبحثها على نحو منتظم.

٤- الهيكل التنظيمي والاداري للوكالات المانحة بما في ذلك نظام الابلاغ ذي الصلة

٨٥- قامت عدة جهات مانحة بالفعل بتعديل هيكلها التنظيمي الداخلي واجراءاتها المتعلقة بالتخطيط والميزنة بغية تعزيز المبادرة الاقليمية التي اتخذتها البلدان النامية. على أنه تبين للأمانة لدى اعداد هذا التقرير أن المعلومات ذات الصلة ليست كاملة. قد تكون قلة المعلومات معزوة الى عدم وجود أي بيانات تذكر فيما يخص الكثير من الجهات المانحة. ومرة أخرى من المحتمل أن يكون انعدام البيانات مرجعه عدم توفر تعليمات ضمن المبادئ التوجيهية للجنة المساعدة الإنمائية بخصوص الإبلاغ عن المكونات الاقليمية لبرامج ومشاريع المساعدة الانمائية.

٥- الحوار حول السياسة العامة من أجل تعزيز المبادرات الاقليمية

٨٦- يوحي نجاح الحوار حول السياسة العامة الذي أجرته الجماعة الأوروبية وبلدان الشمال وعدة جهات مانحة أخرى مع عدد من الجهات الفاعلة والمشاركة في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بأن وجود إطار للحوار بين الجهات المانحة من جانب والتجمعات المتلقية وسائر الجهات الفاعلة والمشاركة ذات الصلة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية من جانب آخر فيما يتعلق بقضايا التعاون الاقتصادي والتكامل الاقليمي من المحتمل أن يوفر السبل الكفيلة بمساوقة وتنسيق الجهود التي يبذلها مجتمع المانحين. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تسترشد الجهات المتلقية بهذا الإطار فيما يتعلق بالطريقة التي ينبغي أن تقدم بها طلباتها للحصول على مساعدة مالية داخلية وغيرها من أشكال المساعدة إلى جانب التعبير عن المشاركة السياسية والمالية والتزامات الحكومات المعنية؛ وقد يتخذ الإطار أول الأمر شكل عدد من جهات التنسيق لتوجيه المعلومات. وقد ترغب الجهات المانحة في أن تقدم من خلال هذا الإطار، معلومات عن تدابير وأطر السياسة العامة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية المتاحة للجهات الفاعلة والمشاركة في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وبخاصة المعلومات المتعلقة بتوفير موارد مالية بشروط ميسرة، فضلاً عن المعايير المنظمة لقبول مجتمع المانحين للطلبات المقدمة للحصول على هذه المساعدة. وقد تود الجهات الفاعلة في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية من جانب آخر أن تعرض أهدافها الإنمائية واحتياجاتها المالية الخارجية ذات الصلة، بالإضافة إلى التزاماتها الخاصة السياسية والمالية وغيرها من الالتزامات في شكل يمكن للجهات المانحة فهمه. ويبدو أن نقص المعلومات عن هذا الموضوع قد أعاق جهود الجهات المانحة الرامية إلى التقييم السليم لأنشطة وأهداف والتزامات الجهات الفاعلة في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك الحكومات، على الوجه الأكمل، الأمر الذي أدى بالجهات المانحة إلى أن تخلص إلى استنتاج مؤداه أن الجهات الفاعلة في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية تعوزها الإرادة السياسية اللازمة لنجاح الترتيبات والمبادرات الإقليمية.

الحواشي

(١) انظر الفقرة ٤ من المرفق الثاني، TD/B/CN.3/5, TD/B/39(2)/16.

(٢) انظر الفقرة ٤٢ (أ) من الوثيقة TD/B/CN.3/5, TD/B/39(2)/16.

(٣) Miho Shirotori, "Review of International Support for Regional Integration and Cooperation among Developing Countries" (UNCTAD/ECDC/232), 10 February l993.

(٤) الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هي: اسبانيا، استراليا، ألمانيا، ايرلندا، ايطاليا، البرتغال، بلجيكا، الدانمرك، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، كندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

(٥) من الآن فصاعداً، يعني مصطلح "إقليمي" أيضاً "دون الإقليمي" و"الأقاليمي".

(٦) انظر "l992 Report by the Chairman of DAC, Paris, l992, p. 22".

(٧) المرجع السابق ص. ٢٣.

(٨) يعتبر الرقم تقديراً تقريبياً للمساعدة الفعلية المقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية لما تبذله البلدان النامية من جهود في التعاون الاقتصادي الإقليمي، في غياب الاحصائيات الحقيقية المتصلة بالمساعدة الإنمائية لجهود التعاون الإقليمي، وغياب تعريف للمساعدة الإنمائية هذه. وقد اعتادت أغلب البلدان المانحة على إدراج مساعداتها الإقليمية في ميزانية المشاريع القطرية.

(٩) مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي أصبح هو المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي في آب/أغسطس ١٩٩٢. ولسهولة المرجع، يستخدم في هذا التقرير المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي من الآن فصاعداً ما لم تكن الإشارة إلى مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي SADCC مطلوبة من وجهة النظر التنظيمية.

(١٠) الشطر الكبير من المعلومات الواردة في هذا الفصل الفرعي تفضلت بتقديمه البعثة الدائمة لألمانيا، Bundesministerium für Wirtschaftliche Zusammenarbeit und Entwicklung in its Informationsvermerk Nr 13/19 entitled "Informationvermerk für den Ausschuss für Wirtschaftliche Zusammenarbeit".

(١١) المساعدة الإنمائية الرسمية لليابان عن عام ١٩٩٢، وزارة الشؤون الخارجية، طوكيو، Japan's ODA 1992, Ministry of Foreign Affairs, Tokyo, pp. 120-121.

(١٢) المرجع السابق، الصفحة ٩٦.

(١٣) المرجع السابق، الصفحة ١٠٢.

(١٤) على أساس بيانات الميزانية المنقولة عن وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، "Congressional presentation".

(١٥) يشير هذا الرقم إلى الكلفة الكلية "لحياة المشاريع life of projects" وليس لحجم الالتزامات خلال السنة المالية ١٩٩٢، والتي تمثلت في ٥٠ مليون دولار، على النحو الوارد في الميزانية.

(١٦) انظـــر Casseu, R. & Associates, "Does aid Work?, Report to an Intergovernmental Task Force", United Kingdom, l986, pp. 281-282.

(١٧) "التعاون المالي بموجب اتفاقية لومي، استعراض المعونة في نهاية عام ١٩٩٢".

(١٨) تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "التكامل الاقتصادي الإقليمي" (DP/1993/14)، ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، الفقرة ٤٨.

(١٩) المرجع نفسه، الفقرة ٣.

(٢٠) المرجع نفسه، الفقرة ٤.

(٢١) المرجع نفسه، الفقرة ١١.

(٢٢) المرجع نفسه، الفقرتان ١٧ و٢١.

(٢٣) المرجع نفسه، الفقرة ٣١.

(٢٤) المرجع نفسه، الفقرات ٣٧ و٤٢ و٤٣.

(٢٥) "Donors strategic design and planning" (SAH(93)/40), CINERGIE, April l993, p. 42.

(٢٦) المرجع ذاته، صفحة ٤٣.

(٢٧) التعاون الإنمائي تقرير رئيس لجنة المساعدة الإنمائية لعام ١٩٩٢، باريس، ١٩٩٢، صفحة ٩٣.

(٢٨) المرجع نفسه.

(٢٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٤٢ و٤٣.

(٣٠) المرجع نفسه، الفقرة ٥.

(٣١) تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٩١، البنك الدولي (١٩٩١)، صفحة ٣.

- - - - -